Distr.
GENERAL

TD/B/1221
19 July 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السادسة والثلاثون
الجزء الاول
جنيف ، ٢تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩
البند ١١ من جدول الاعمال المؤقت

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

(قرارا المؤتمر ١٤٦(د - ٦) بتاريخ ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣
و١٦٩(د - ٧) بتاريخ ٣ آب/اغسطس ١٩٨٧)

التطورات الاقتصادية الاخيرة في الارض الفلسطينية المحتلة

تقرير من امانة الاونكتاد

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن اي رأي كان من جانب امانة الامم المتحدة بشأن المركز القانوني لاي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات اي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

٣٢٥٣ب/GE.89-56115

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
موجز	.....	١١-١٦	ج
الجزء الأول:	التطورات الأخيرة التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني	١ - ٣٣	١
ألف -	السياسات والممارسات الإسرائيلية	١ - ٥	١
باء -	المبادرات الاقتصادية الفلسطينية	٦ - ١٤	٣
جيم -	التطورات الأخرى التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني	١٥ - ٣٣	٧
الجزء الثاني:	عرض مستوفي للأداء الاقتصادي الإجمالي حتى عام ١٩٨٩	٣٤ - ٤١	١١
ألف -	الناتج المحلي ومكونات الدخل القومي الفلسطيني	٣٤ - ٣١	١١
	١ - استعراض لما قبل عام ١٩٨٨	٣٤ - ٣٦	١١
	٢ - الأداء في عام ١٩٨٨	٣٧ - ٣١	١٣
باء -	الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار	٣٣ - ٤١	١٤
	١ - متوسط دخل الفرد واستهلاكه حتى عام ١٩٨٨	٣٣ - ٣٣	١٤
	٢ - الادخار والاستثمار حتى عام ١٩٨٨	٣٤ - ٣٧	١٥
	٣ - التطورات في عام ١٩٨٨	٣٨ - ٤١	١٧
الجزء الثالث:	الأداء القطاعي - عرض مستوفي مع إشارة خاصة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨	٤٢ - ٨٦	١٩
ألف -	الزراعة والمياه	٤٢ - ٥١	١٩
باء -	الصناعة	٥٢ - ٦١	٢٣
جيم -	السكان والعمالة والاستخدام	٦٢ - ٦٩	٢٧
دال -	المال: النقود والنشاط المصرفي والتطورات الضريبية	٧٠ - ٧٨	٣٠
هاء -	ميزان المدفوعات والتجارة والخدمات المتصلة بها	٧٩ - ٨٦	٣٣

موجز

'١' كانت المؤشرات الرئيسية على العمليات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة أثناء الفترة المستعرضة متصلة بنطاق عريض من تدابير السياسات الإسرائيلية الرامية إلى إنهاء الانتفاضة الفلسطينية ، والحيلولة دون انفصال الاقتصاد الفلسطيني عن اعتماده المتنامي على إسرائيل وتجنب خسارة المزايا العائدة على إسرائيل من ارتباطها الاقتصادي الوثيقة بالأراضي الخاضعة للاحتلال . وقد ترتب على استمرار تطبيق تلك التدابير أزمة متنامية في الأنشطة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في تلك الأراضي وفي ظروف معيشته . ورداً على تدابير السياسات تلك ، استهدفت المبادرات الاقتصادية الفلسطينية في المقام الأول حماية القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المحلية ، وكفالة حد أدنى من النشاط الاقتصادي الفلسطيني المحلي ، وإنشاء قاعدة إنتاجية تعتمد على الذات . واستلزم ذلك التغيب عن العمل في إسرائيل ، وانخفاض متلازم في دخل عوامل الإنتاج ، ومقاطعة الواردات الإسرائيلية وعدم دفع الضرائب على أساس عدم شرعيتها وانخفاض مستويات الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة . وفي حين أن تلك التدابير قد تؤذن ببداية إعادة توجه بعيد المدى للاقتصاد الفلسطيني المحلي ، فإن الأمر سيستدعي إعادة تكيف هيكلي جدية جنباً إلى جنب مع إصلاحات في السياسات بما يكفل فعاليتها الطويلة الأجل .

'٢' وقد برزت هذه الاتجاهات بالتوازي أيضاً مع تطورات أخرى في السياسات كان لها تأثيرها على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع البلدان العربية الأخرى ومع غيرها من الأسواق . وكان أهم تلك التطورات قرار الأردن بالتخلي عن الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، والالتزام الذي قطعته جامعة الدول العربية على نفسها في اجتماع القمة الذي عقدته في حزيران/يونيه ١٩٨٨ بمساعدة الشعب الفلسطيني على تحمل الخسائر التي تكبدها منذ بدء الانتفاضة ، وفتح أسواق جديدة بالتدريج بشروط تفضيلية . ومن المؤكد أن تلك التطورات أضافت المزيد إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الذي عملت فيه على توفير آفاق أفضل للاعتماد على الذات . ويتعين تكثيف المساعدة الدولية من أجل توفير المساندة الضرورية للجهود الفلسطينية المحلية .

'٣' وتوضح البيانات الخاصة بالأداء الاقتصادي الأخير في الأرض الفلسطينية المحتلة انخفاضاً حاداً في النشاط في عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع السنوات السابقة . وليس هذا بالتطور غير المتوقع بالمرة بالنظر إلى القيود القاسية التي تفرضها سلطات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني المحلي منذ الانتفاضة . إلا أن التغاير بين التطورات في عام ١٩٨٨ وتلك التي جرت في السنوات السابقة يبرز قابلية الاقتصاد الفلسطيني المحلي للتضرر بعد ٢٢ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي ، وعدم مقدرته على تحمل آثار تقلبات

البيئة الاقتصادية الخارجية والمحلية . ولقد تركه هيكله المشوه والمفكك الاوصال عاجزاً عن مواجهة الضغوط التي جوبه بها خلال عام ١٩٨٨ .

'٤' ويكشف استعراض للتطورات التي جرت في الاقتصاد الفلسطيني ، قبل الانتفاضة وفي أثنائها ، عن اتجاهات مختلفة بشكل واضح في النشاط الاقتصادي القطاعي وعن بروز ظروف متأزمة في الاقتصاد مؤخراً . ومن الملاحظ أن فترة وجيزة (١٩٨٦ - ١٩٨٧) من الانتعاش النسبي في معظم القطاعات قد انتهت على نحو مفاجئ ، وأن النشاط الاقتصادي في عام ١٩٨٨ تراجع إلى مستويات أواخر السبعينات ، وسط القيود والجزاءات القاسية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني وقد عانى الناتج في القطاعات الرئيسية من انخفاضات حادة تتراوح من ٤٠ إلى ٩٠ في المائة من مستوى عام ١٩٨٧ . وإذ اقترن هذا الانخفاض بنقص ضخم في دخل عوامل الإنتاج ، فإنه أحدث انهياراً في الناتج القومي الإجمالي بما يبلغ ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٨ . وقد تجلت هذه التطورات في المستويات المنخفضة لمعدل دخل الفرد الحقيقي وللاستهلاك والمدخرات والاستثمارات .

'٥' وعلى المستوى القطاعي ، تحملت الزراعة وطأة التدابير الاقتصادية الإسرائيلية الأخيرة الرامية إلى قمع الانتفاضة الفلسطينية . ولقد عانت من الخسائر في نطاق عريض من فروعها . ورغماً عن ذلك شهد القطاع الزراعي اتجاهاً من "العودة إلى الأرض" يعوض به الفلسطينيون خسائر دخولهم ويحافظون به على قوام المعيشة الأساسي ، في حين برزت الاقتصادات الأسرية والقروية في مناطق مختلفة من الأرض المحتلة . وفي سياق "الحماية الذاتية" للاقتصاد الفلسطيني أثناء الانتفاضة ، اتصفت الاتجاهات الجديدة في الصناعة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ باتباع تدابير مبتكرة وعملية "لإحلال الواردات" وبتوجه قوي صوب تلبية الطلب الفلسطيني المحلي والارتباط الوثيق به ، وبالتركيز على استيعاب العمالة الفلسطينية .

'٦' وقد أدت المبادرات الفلسطينية والتدابير الإسرائيلية إلى انقطاع العمالة الفلسطينية عن العمل في إسرائيل بمستويات لم تعرف من قبل بين العمال الفلسطينيين المهاجرين الذين كانوا يضطرون بشكل متزايد لالتماس فرص الاستخدام في إسرائيل . وقد خلقت هذه الخطوات وغيرها من الخطوات الهادفة إلى "انفصال" الاقتصاد الفلسطيني عن سيطرة إسرائيل تحديات جديدة للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية التي كانت قدراتها على استيعاب العمالة قد أجهدت بالفعل بواسطة الخسائر المتكبدة أثناء الانتفاضة مما أدى إلى تنامي البطالة خلال عام ١٩٨٨ . وقد تزايد إخضاع تدفقات جميع التحويلات المالية من الخارج ، بما في ذلك المعونة الدولية ، لقيود صارمة ، في حين أن الالتجاء بشكل محموم وقسري إلى جمع الضرائب والرسوم والغرامات الباهظة وإلى إجراء تخفيضات في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، قد خلق ضغوطاً كبيرة على جميع قطاعات المجتمع

الفلسطيني . وفي سياق المستوى المخفض للنشاط الاقتصادي أثناء الانتفاضة بشكل عام ، شهدت التجارة الفلسطينية الخارجية والداخلية والنقل والسياحة نكسات أخرى في عام ١٩٨٨ بسبب القيود المتزايدة المفروضة على نظام للتوزيع والتسويق يتسم بعدم الكفاية بالفعل . ويوصي باتخاذ تدابير عاجلة في مختلف القطاعات لوقف التدهور في الاقتصاد الفلسطيني وعكس اتجاهات الانحطاط في أدائه والتي لوحظت مؤخراً في ظل ظروف الاحتلال القاسية .

الجزء الأول

التطورات الأخيرة التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني

ألف - السياسات والممارسات الإسرائيلية

١ - انتحلت إسرائيل لنفسها السلطة فيما يتعلق بتنظيم النشاط الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة والسيطرة عليه في حزيران/يونيه ١٩٦٧ مباشرة في ظل حكومة عسكرية ، حولت على نحو ما إلى "إدارة مدنية" في السنوات الأخيرة(١) . وقد وطدت هذه السلطة منذ ذلك الحين عن طريق إصدار أوامر ومراسيم عسكرية بشكل دوري ، عمل بعضها على نحو مستمر على تعديل و/أو تحديث القوانين الأردنية أو المصرية التي كانت سارية في الأرض المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٦٧ ، في حين أن معظمها يمثل لوائح جديدة فرضت عقب الاحتلال(٢) . وقد أخضعت تلك اللوائح نطاقاً عريضاً من الأعمال والمرافق ذات الأهمية الحيوية لبقاء الاقتصاد الفلسطيني لقيود قاسية . وإجمالاً ، يعكس الزخم الرئيسي لتلك التدابير الاعتبارات الأساسية للسياسة الإسرائيلية ، وتكفل فوق كل شيء ألا يتعارض النشاط الاقتصادي الفلسطيني مع المصالح الاقتصادية الإسرائيلية أو يضر بها(٣) . ولقد أشير إلى أن استمرار تلك السياسة "يخلق تكاملاً جزئياً يربط المناطق المحتلة بإسرائيل ؛ وهو ما يعتبر علاقة غير متوازية ، حيث لا يوجد تكافؤ بين الاقتصادين . ولم توجه أي مخصصات إسرائيلية إلى مشروعات في تلك المناطق ، ولا شجع على عمل ذلك . ولم تنشأ مشاريع إنمائية كبيرة الحجم أو تهيئ الظروف لإنشاء بنية أساسية لتشغيل الاقتصاد المحلي وتوسيعه"(٤) .

٢ - وقد تمت دراسة الأثر التقييدي لمختلف السياسات والممارسات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة في تقارير ودراسات سابقة لأمانة الأونكتاد(٥) . ولم يخفف من حدة أي من اللوائح الإسرائيلية العديدة والمعقدة الناظمة للنشاط الاقتصادي الفلسطيني في الفترة قيد الاستعراض . بل حدث في حقيقة الأمر أن شددت تلك اللوائح بأكثر مما كانت عليه في مجالات كثيرة ، وطبقت بشكل أكثر صرامة . وكانت السياسات والتدابير الاقتصادية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ تهدف ، من جملة أمور ، إلى إخماد الانتفاضة الفلسطينية والحيلولة دون "انفصال" الاقتصاد الفلسطيني عن اعتماده المزمن على إسرائيل . "فلقد قرر جهاز الدفاع الإسرائيلي ، في مرحلة معينة وبعد محاولات فاشلة لاستعادة النظام في المناطق ولقمع الانتفاضة بواسطة الأساليب العسكرية الصرف ، إدخال العمل بطرائق الضغط الاقتصادي كذلك ..."(٦) .

٣ - وسلطات الاحتلال الإسرائيلية على وعي بالتدهور الذي أحدثته تلك الممارسات في ظروف المعيشة الفلسطينية . فلقد قال وزير الدفاع الإسرائيلي تبريراً لتطبيقها: "علينا أن نقيم توازناً بين الأعمال التي يمكن أن توجد كرباً اقتصادياً رهيباً

ووضعاً ليس (للفلسطينيين) ما يخسرونه فيه ، وبين تدابير تربطهم بالإدارة الإسرائيلية وتمنع العصيان المدني"[٧] . وقد اقترح مؤخراً جداً وبصفة رسمية اتخاذ تدابير اقتصادية تقييدية كوسيلة لإجبار الفلسطينيين على قبول الخطط السياسية الإسرائيلية . ولقد قال وزير الدفاع ، "إذا ما ظل [الفلسطينيون] يعارضون ، حسبما يبدو الآن محتملاً ،" خطة إسرائيل لإجراء انتخابات في الأرض ، فسيكون من بين التدابير المستهدفة "تقليل الاعتماد [الإسرائيلي] على العمالة [الفلسطينية] في إسرائيل ، واتخاذ خطوات اقتصادية أخرى" من قبيل منع بيع المنتجات الفلسطينية في إسرائيل[٨] .

٤ - وقد اتخذت التدابير المدخل العمل بها في معظم الأحيان شكل العقوبات الجماعية أو الانتقائية للمحليات أو المناطق أو للأرض المحتلة بأكملها . وقد قامت بتنفيذها ، فضلاً عن "الإدارة المدنية" ، السلطات العسكرية التي وصفها مسؤول إسرائيلي بأنها "اتخذت صفة الحكومة العسكرية إلى حد أبعد" منذ بدء الانتفاضة[٩] . وبالإضافة إلى ذلك ، نسب إلى المستوطنين الإسرائيليين القيام في الأرض المحتلة بأعمال قسرية عديدة ، تشمل تدمير المحاصيل والمركبات والمعدات الفلسطينية . وتكشف دلالات التطبيق التعسفي المستمر لمثل تلك السياسات التقييدية عن أزمة متنامية في النشاط الاقتصادي للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي ظروفه المعيشية .

٥ - وقد دامت مختلف التدابير التي تطبقها سلطات الاحتلال الإسرائيلية لفترات مختلفة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ومن بين تلك التدابير[١٠] ما يلي:

- أوجه حظر شاملة أو انتقائية على دخول الإمدادات الغذائية الأساسية إلى المجتمعات الفلسطينية الخاضعة لحظر التجول أو الحصار في الأرض المحتلة ؛
- قطع إمدادات الكهرباء والمياه والوقود/النفط عن المدن والقرى الفلسطينية ؛
- تدمير المحاصيل ، والثروة الحيوانية ، والبنيات الأساسية الصناعية والزراعية ، والمعدات والمباني والمخازن ؛
- أوجه حظ انتقائية أو قسرية على بذر الحبوب ، والري ، والرش ، والحصاد ، والتجهيز ، وتسويق المحاصيل الرئيسية ، ولا سيما البطيخ والشمام والموز والتين والعنب والبرقوق والزيتون ؛
- تدابير لمنع بيع الماشية الإسرائيلية إلى المزارعين الفلسطينيين وذلك لمنع المنافسة في منتجات الألبان ؛
- أوجه حظر على الصادرات الحيوية من الفواكه ، والزيتون ، وزيت الزيتون ، وأحجار البناء وغير ذلك من السلع إلى الأردن أو عن طريقها ، وزيادة تخفيض كميات السلع الفلسطينية المسموح بتصديرها إلى إسرائيل ؛

- فرض قيود على حركة السكان الفلسطينيين والسلع الزراعية والمصنعة فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ؛
- إغلاق المنافذ بين الأرض المحتلة وإسرائيل ، وبذلك يمنع العمال الفلسطينيون من الوصول إلى أماكن العمل في إسرائيل وتعوق تدفقات التجارة الفلسطينية عبر إسرائيل ؛
- حظر أنشطة شبكة من المؤسسات الخيرية الفلسطينية واللجان الشعبية التي توفر الخدمات المحلية ، بما في ذلك الجهود المبذولة لإنشاء روابط للتسويق ولتوسيع الاقتصادات الأسرية ؛
- اعتقال التجار الفلسطينيين ومضايقتهم ، وخاصة في القدس الشرقية ، لاشتراكهم في الإضرابات التجارية ؛
- وقف إصدار بطاقات الهوية الفلسطينية وتراخيص المركبات والممتلكات والاستيراد/التصدير ، وأذون السفر إلى الخارج والتنقلات المحلية وتسويق السلع ، رهناً "بالإجازة الأمنية" وإثبات دفع متأخر الضرائب وفواتير المرافق العامة والغرامات ؛
- فرض تقديرات ضريبية غير متناسقة على الأعمال والأفراد بما تنوء به كواهلهم بشكل متزايد ؛
- إجراء تخفيضات في الإنفاق على نطاق من الخدمات (بما في ذلك الرفاهة الاجتماعية والصحة والسلطات المحلية وغير ذلك من أوجه إنفاق الإدارة المدنية ، علاوة على تخفيض مدفوعات إعانات التأمينات الوطنية المحدودة أصلاً وإعانات الرفاهة والعلاج الطبي) ، وتبرير ذلك رسمياً بأنه ضروري بسبب انخفاض حصيلة الضرائب ؛
- فرض ضوابط صارمة على تدفق الأموال إلى داخل الأرض المحتلة ، بما فيها المساعدات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة ، وتحديد المبالغ التي يجوز للمؤسسات والأعمال والمصدرين والأفراد إدخالها إلى الأرض المحتلة أو تلقيها من الخارج .

باء - المبادرات الاقتصادية الفلسطينية(١١)

٦ - ابتكر الشعب الفلسطيني منذ مستهل الانتفاضة ضرباً من التدابير لحماية القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المحلية . وقد اعتبر ذلك الأمر أيضاً طريقة لتأمين المتطلبات الهيكلية لاقتصاد يبرز أهمية الإنتاج المحلي والاعتماد على الذات . ومع منتصف عام ١٩٨٨ ، أصبحت التدابير الإسرائيلية والمبادرات الفلسطينية متشابكة وسط عملية دينامية آخذة في الانتشار . "وتبدو الإجراءات الإسرائيلية كأنما تستهدف تدمير البنية الأساسية الزراعية وغيرها من البنيات الأساسية الاقتصادية للجماعة الفلسطينية تدميراً كاملاً . وقد فرض الإحباط المترتب على ذلك خلق مبادرات أخرى من جانب الفلسطينيين ."(١٢) . ويمكن تجميع النطاقات المختلفة لابتكار السياسات في الأرض

الفلسطينية المحتلة في موضوعين رئيسيين هما "الانفصال" عن إسرائيل وسيطرتها الاقتصادية ، وإنشاء أشكال بديلة "معتمدة على الذات" من النشاط الاقتصادي للمساعدة على تحمل وقع تقليل الاعتماد على إسرائيل .

٧ - ولإنجاز "انفصال" الاقتصاد الفلسطيني عن إسرائيل ، فقد تميزت التطورات التي وقعت في الأرض المحتلة منذ ١٩٨٧ بثلاثة أنواع من التدابير . ولقد جرى أبكر تحرك ، وربما أكثرها تأثيراً ، في إطار المحاولة التي بذلت لتقليل الاعتماد على دخل عوامل الإنتاج من إسرائيل ، عن طريق تغيب العمال الفلسطينيين طواعية عن أعمالهم في إسرائيل وفي مستوطناتها في الأرض المحتلة . وانطوت خطوة ذات صلة على استقالة الموظفين الفلسطينيين من وظائفهم كرجال شرطة ومحصلي ضرائب في "الإدارة المدنية" الإسرائيلية . وقد تيسر هذا الاتجاه بفعالية بفضل عوامل أخرى ، من قبيل الصعوبات العملية للوصول إلى أماكن العمل في أوقات الاضطرابات ، والتدابير الإسرائيلية للحد من تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل أو إيقاف هذا التدفق كلية .

٨ - وانطوى جهد ثان لتقليل الاعتماد على إسرائيل على مقاطعات واسعة المدى للسلع الزراعية والمصنعة المستوردة من إسرائيل ، وخاصة حيثما تكون البدائل المنتجة محلياً متاحة . وفي حين أن هذه المحاولة كانت بالدرجة الأولى حركة للحد من تغلغل المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق المحلية ، فإنها برزت أيضاً عن الوعي بالحاجة إلى تقليل الاستهلاك المفرط أثناء الانتفاضة . وكان من العوامل الهامة الأخرى في هذه العملية الانخفاض الحاد في مستوى الدخل الشخصي المتاح في الأرض المحتلة .

٩ - وكان من بين الخطوات الأخرى المتخذة لفصل الاقتصاد الفلسطيني عن السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية محاولة تدنية استنزاف الموارد المالية الفلسطينية بفعل السياسات المالية الإسرائيلية في الأرض المحتلة . وقد انطوى ذلك على رفض دفع ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة وغير ذلك من الجبايات التي تفرضها إسرائيل . وكانت "مقاومة الضرائب" دالة لعدد من العوامل ، وخاصة المستويات المنخفضة للدخل الشخصي للفلسطينيين منذ الانتفاضة ، وعدم استطاعة معظم الناس دفع أية ضرائب ، وافتقاد مستويات مقابلة من النفقات العامة في الأراضي ، وكون عدد من الضرائب يجري تقديرها جزافياً بما يلقي بأعباء باهظة ولا مبرر لها على كاهل دافعي الضرائب الفلسطينيين .

١٠ - وخلقت الاتجاهات المذكورة آنفاً تحديات جديدة للاقتصاد الفلسطيني ، والذي كان مثقلاً بالأعباء فعلاً بتأثير سياسات الاحتلال التقييدية . وأصبح من الضروري بوجه خاص إيجاد فرص استخدام بديلة للعمال "العائدين" وتوفير مستوى أدنى ما من الكفاف . وبالإضافة إلى ذلك ، احتاج الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي إلى أتم تشجيع ممكن من أجل تغطية انخفاض مستويات الواردات من السلع الإسرائيلية وتصحيح التشوهات الهيكلية

في الاقتصاد . وأصبح التعرف على احتمالات التسويق المحلية والتصديرية الجديدة أمراً حتمياً ، واكتسب استحداث آليات مؤسسية أهلية للإدارة الاقتصادية طابعاً ملحاً بشكل متزايد . وفي الوقت نفسه ، احتاجت الاضرار التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية والموارد البشرية إلى تعويض عاجل وتدابير حمائية .

١١ - واضطلع الشعب الفلسطيني بجهود بارزة في هذه النطاقات المتباينة أيضاً بتشجيع الاتجاهات الاقتصادية المحلية الجديدة والمختلفة النوعية ، والتي لم يشهد لها مثيل من قبل تحت الاحتلال الإسرائيلي . "إن أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية للانتفاضة التقدم صوب الاكتفاء الذاتي ، وبخاصة إنتاج حصة أكبر من الأغذية التي تستهلك في المناطق المحتلة"(١٣) . وقد اعتبر التأكيد على أهمية إنتاج السلع الأساسية طريقة لإعادة إقامة نوع من التوازن بين مكونات المنتجات المحلية ؛ وتحفيز التنمية الريفية بواسطة زيادة المناطق المزروعة واستصلاح الأراضي والري ؛ وزيادة إنتاج محاصيل الأغذية الأساسية ، وتعزيز التوازن بين مختلف المناطق في الإنتاج الغذائي . وقد اتخذ ذلك شكل "العودة إلى الأرض" من قبل المزارعين الذين كانوا يعملون في إسرائيل في السنوات الأخيرة ، وتشجيع الزراعة المنزلية والقروية والمقاطعية . وساعد هذا الاتجاه على تعزيز "الاكتفاء الذاتي" في بعض المواد في الوقت الذي استوعب فيه جانباً من القوة العاملة المتعطلة .

١٢ - وقد تم القيام بجهود مثيلة في قطاع الصناعة المحلية مع إدخال و/أو توسيع إنتاج بعض السلع الاستهلاكية للأسواق المحلية ، وبمحاولات من قبل أصحاب المشاريع لتوفير وظائف لأكبر عدد ممكن من الفلسطينيين المتعطلين عن العمل . وكانت هذه السياسة التلقائية "لإحلال الواردات" ناجمة في فروع صناعية عديدة ودفعت إلى اتخاذ خطوات أخرى متصلة بها . وعمل رجال الصناعة الفلسطينيون على أن ينسقوا بشكل غير رسمي القرارات المتعلقة بالتسعير والتسويق والتخصص الإنتاجي ، في الوقت الذي حاولوا فيه أيضاً إنجاز وفورات الحجم بين منتجي السلع المتماثلة . وكان رجال الأعمال في قطاعي الصناعة والتجارة مستعدين لقبول هوامش ربح أوطأ بكثير في الوقت الذي يحافظون فيه على نفقاتهم الجارية . وبينما كانت هذه الاتجاهات مشجعة ، فقد كانت لها أوجه قصورها الواضحة في ظل الظروف السائدة ، بالنظر إلى المستويات المنخفضة نسبياً لرأس المال والموارد الطبيعية المحليين ، والاعتماد المتواصل على الأسواق الخارجية والمواد الخام المستوردة . وتتصل مجالات المشاكل المحتملة بعدم استطاعة المحافظة على تكاليف الإنتاج المنخفضة (أي:كفالة رأس المال والعمالة والمواد الخام بتكاليف منخفضة) وتوسيع الحصة السوقية للاستفادة من وفورات الحجم .

١٣ - وقامت معظم قطاعات المجتمع ، وخاصة النساء ، والشباب ، ورجال الأعمال ، وأهالي الريف ، وعمال الحضر ، بدور بارز في صياغة هذه الاتجاهات وتنفيذها ، بما في

ذلك محاولة إيجاد الأطر المؤسسية الملائمة القادرة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة . فأنشئت "لجان شعبية" في معظم التجمعات المحلية في الأرض في أوائل عام ١٩٨٨ . وقد عملت هذه اللجان على توفير خدمات اجتماعية معينة (التعليم والصحة والرفاهة الاجتماعية وإغاثة القطاعات المكروبة من الأهالي) ومساعدة المزارعين وأسرهم بتدريبهم على تقنيات الإنتاج وتزويدهم بالمدخلات والتسويق المحلي للمنتجات الزراعية ، وهي حركة وصفت بأنها "شبكة قوية جداً تتجاوز الرباط العائلي الواسع لتشمل الجماعة بأسرها" (١٤) . وحيث إن السلطات الإسرائيلية قد حلت هذه اللجان وعدداً من الجمعيات الخيرية في منتصف عام ١٩٨٨ ، فقد جرى القيام بجهود أخرى لتوطيد الدور الاقتصادي للمؤسسات الفلسطينية في الأرض المحتلة . وتفيد رؤية فلسطينية لهذه العملية أن الانتفاضة "غرست بذور توجه لنظام اقتصادي وطني جديد يستند إلى الاعتماد على الذات باعتبار أن ذلك هو الطريق الأساسي لفك الارتباط القسري للاقتصاد الفلسطيني باقتصاد إسرائيل ..." (١٥) .

١٤ - ومنذ أوائل عام ١٩٨٨ والمسؤولون الإسرائيليون في انشغال دائم بالدلالات الاقتصادية لاستمرار الانتفاضة الفلسطينية . ويرجع ذلك إلى التأثير المتنامي للمبادرات الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي ، وخاصة تغيب العمال الفلسطينيين عن وظائفهم في إسرائيل ، وتناقص الصادرات من السلع الإسرائيلية إلى الأرض المحتلة ، والهبوط الحاد في السياحة ، وتزايد الإنفاق الإسرائيلي على العمليات الأمنية . وقد قدر أحد المصادر الرسمية الكلفة الإجمالية لتلك المبادرات على الاقتصاد الإسرائيلي بما يقرب من ٨٠ مليون دولار شهرياً ، أو ما بلغ مجموعه في عام ١٩٨٨ وحدها ما يقل قليلاً عن مليار دولار (١٦) . ولقد ذكر أنه "كان من المتوقع قبل عام [١٩٨٨] أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي [في إسرائيل] ٣ في المائة على الأقل . وفي الواقع ، كان النمو عام ١٩٨٨ أقل من هذا بكثير - والانتفاضة مسؤولة عن الفرق الكبير بين التوقعات والحقيقة" (١٧) . وقد تسبب وقع الانتفاضة في انخفاض ناتج قطاع الأعمال الإسرائيلي في عام ١٩٨٨ بنحو من ١,٥ إلى ٢,٥ في المائة بالقياس إلى معدل نمو متوقع يبلغ ٤,٥ في المائة . ونتيجة لذلك ، قدر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بما يقل بنسبة ١,٥ في المائة عما كان متوقعاً (١٩) . وأعلن وزير المالية الإسرائيلي مؤخراً أن "إنهاء الانتفاضة يعتبر أحد الأولويات العليا بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي" (٢٠) . وهكذا فقد استهدفت بعض التدابير الإسرائيلية التي أثرت على الاقتصاد الفلسطيني احتواء الضرر الذي لحق بالاقتصاد الإسرائيلي نتيجة اعتماده على العمالة والأسواق الفلسطينية . وقد اشتملت تلك التدابير على إعادة توجيه عمليات الإنتاج وخطوطه ، والتحكم بشكل أوثق في تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بواسطة فرض نظام أذون مرور صارمة وكفالة استنزاف أقصى قدر ممكن من الموارد المالية عن طريق زيادة الضرائب وغير ذلك من الإيرادات .

جيم - التطورات الأخرى التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني

١٥ - نفذت في عام ١٩٨٨ عمليات إعادة توجيه عديدة هامة للسياسات على الصعيدين الإقليمي والدولي كان لها مردودها المباشر على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة . وكان أهم هذه التطورات القرار الذي أعلنه الأردن في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ "بفك الروابط القانونية والإدارية" مع الضفة الغربية بهدف "تعزيز التوجه الوطني الفلسطيني وإبراز الشخصية الفلسطينية"(٢١) . واستتبع هذا القرار التاريخي ، من جملة أمور ، إلغاء خطة السنوات الخمس الأردنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرض المحتلة ، ووقف دفع رواتب نحو ٠٠٠ ٢١ موظف حكومي وغيرهم من الموظفين في الضفة الغربية الذين كان الأردن يدعمهم منذ عام ١٩٦٧ . ولم تتأثر المعونة الرسمية الأردنية للأوقاف الدينية في القدس الشرقية والهيئة الإسلامية العليا بالقرار الأردني .

١٦ - وقد ووجه الأثر الاقتصادي لتلك التدابير بواسطة ترتيبات مؤقتة من أجل كفالة استمرار تلقي الموظفين الحكوميين (في الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات السلطات المحلية) رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية(٢٢) . وبالمثل ، احتفظت الصناعات والتعاونيات والجمعيات الخيرية والروابط المهنية والسلطات المحلية المنشأة بموجب القوانين الأردنية بمراكزها القانونية وواصلت بالتالي ممارسة أعمالها . وقد أكد الأردن أن تلك التطورات السياسية لن تقلل بأي حال من الأحوال من التزامه بمساندة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ودعم صموده . وكذلك حث الأردن "الحكومات الصديقة والمؤسسات الدولية التي كانت قد أعربت عن رغبتها في المساهمة في الخطة ... على أن تواصل تمويل المشاريع الإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الدوائر الفلسطينية الوثيقة الصلة"(٢٣) .

١٧ - وكان من بين النتائج الهامة للقرار الأردني بفك الارتباط إعادة هيكلة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن ، أو عبره ، وفقاً للوائح الجديدة . واستمر سريان مفعول معظم الإجراءات الإدارية الخاصة بالصادرات والتي كانت سائدة من قبل قرار فك الارتباط . فاستمرت المنظمة التعاونية الأردنية والهيئة الخيرية في غزة في إصدار شهادات المنشأ للصادرات الزراعية للضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي . وتصدر وزارات الزراعة والصناعة والشؤون الخارجية (دائرة الشؤون الفلسطينية) الأردنية الأذون اللازمة لدخول السلع إلى الأردن أو لمرورها عبره . ويتعلق التغيير الرئيسي في اللوائح بالكميات المستوردة: ففي حين كانت تلك الكميات تقدر في الماضي وفقاً لنسبة ثابتة معينة من إنتاج الضفة الغربية ، فقد أصبح الأردن منذ ذلك الحين يسمح بدخول المنتجات "في ضوء حاجة" السوق المحلية . وقد تمشت عملية إعادة التوجيه تلك مع جهود الأردن لحماية المنتجين المحليين للسلع الأساسية المماثلة ، وخاصة بالنظر إلى الغائض المتنامي في الإنتاج الزراعي الأردني ووقع الانخفاضات في قيمة الدينار الأردني في ١٩٨٨/١٩٨٩ . وفي حين أن الفترة الأولية التي تلت القرار الأردني شهدت بعض

الارتباك فيما يتعلق بكميات الحمضيات وزيت الزيتون والبطيخ والشمام والموز المتوقع تصديرها إلى الأردن أو عبره ، فقد جرى العمل على توضيح الموقف ، واستأنفت الصادرات بأوائل عام ١٩٨٩ (٣٤) .

١٨ - ومنذ عام ١٩٨٨ والحالة الاقتصادية المتأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة تلقى اهتماماً متزايداً على المستوى الإقليمي ، مع بروز توجهات جديدة عديدة للسياسات العامة (٣٥) . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أعلن اجتماع القمة العربية الاستثنائي ، الذي عقد في الجزائر ، في قرار له عن التزامه بتوفير جميع أنواع المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ على أن يشمل ذلك تقديم مساعدة عاجلة مقدارها ١٢٨ مليون دولار إلى المؤسسات الفلسطينية لتغطية أوجه العجز في الاحتياجات منذ بدء الانتفاضة ، بالإضافة إلى مبلغ شهري مقداره ٤٣ مليون دولار لمواجهة الاحتياجات الملحة ووقف التدهور في ظروف المعيشة .

١٩ - وفيما بعد ذلك ، كرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، اهتماماً خاصاً للاحتياجات الاقتصادية الفلسطينية منذ الانتفاضة (٣٦) . ودعا قرار اعتمد في هذه الدورة الدول العربية ، من جملة أمور ، إلى تسريع تنفيذ قرارات قمة الجزائر وتشجيع الواردات من السلع الزراعية الفلسطينية وفقاً للتشريعات السائدة في كل دولة . كما قرر المجلس النظر في اعتماد شهادة منشأ فلسطينية للصادرات من الأرض المحتلة ، وأعرب عن تأييده للجهود المبذولة لتجديد أسطول الشاحنات المتهالك المستخدم في نقل الصادرات الفلسطينية وللترخيص به . وأوصى المجلس كذلك بتطبيق ترتيبات المرور العابر "ترانزيت" على المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى أسواق عربية أخرى عبر الدول العربية المجاورة . ودعيت المؤسسات المالية العربية والإسلامية والدولية إلى فحص إمكانات تقديم التسهيلات المالية والائتمانية والضمانية لصادرات الأرض الفلسطينية المحتلة .

٢٠ - وقد استجيب لتلك التطورات السياسية الإقليمية المشجعة بسياسات اعتمدت على الصعيد الدولي . ففي أعقاب القرار الذي اتخذه مجلس الجماعات الأوروبية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ بمنح ترتيبات تعريفية مستقلة لواردات الجماعة الاقتصادية الأوروبية من منتجات منشؤها في الأرض المحتلة (٣٧) ، استمرت المفاوضات لمدة عامين حتى أمكن التوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن . ونص اتفاق أولي بين إسرائيل ومجلس الجماعات الاقتصادية الأوروبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ على تصدير المنتجات الفلسطينية مباشرة إلى الجماعة عبر إسرائيل . ووفقاً لذلك يكون للمنتجين والمصدرين الفلسطينيين "حرية الاختيار في التفاوض وإقامة علاقات مباشرة مع المشترين في أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتعزيز المصالح التجارية للمنتجين العرب ..." (٣٨) . وتم فيما بعد ذلك تسوية التعقيدات الإدارية الأولية ، حسبما أكدته

السلطات الإسرائيلية في مذكرة لها في آذار/مارس ١٩٨٨ حددت فيها شروط السماح بالتصدير إلى أوروبا[٢٩] . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وقع اتفاق بين اللجنة الوزارية المشتركة الإسرائيلية واثنين من مؤسسات التصدير الفلسطينية بشأن الصادرات الفلسطينية المباشرة من الفواكه والخضروات إلى بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية[٣٠] .

٣١ - وقد اتفق على أن يعد المنتجون الفلسطينيون ، قبل كل موسم ، خطة لمحاصيل التصدير يجري الاتفاق عليها مع وزارة الزراعة الإسرائيلية . ويطلب المنتجون على أساس هذه الخطة تراخيص للتصدير من الإدارة المدنية الإسرائيلية لكل شحنة من المنتجات الزراعية في وقت سابق على بدء موسم التصدير . وينص اتفاق تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ على أن "يمنح ترخيص التصدير بسرعة (من يوم إلى يومين) وبدون تأخير أو رفض إذا ما كان الطلب متفقاً مع الخطة الموسمية"[٣١] . وفي حين تقوم إسرائيل ومجلس الجماعات الاقتصادية الأوروبية بالتفتيش على سلامة النباتات من الأمراض ومراقبة الصحة النباتية ، فإن الترتيبات التقنية الأخرى ، ومن بينها الاتفاقات التجارية والنقل ، تعود مسؤوليتها إلى المنتجين . وتشمل العلامات والأسماء التجارية اسم المدينة أو المنطقة في الأرض المحتلة التي نشأ فيها المنتج . ويتعين استعراض هذه الترتيبات بعد انقضاء الموسم التصديري الأول "بهدف كفالة الاستفادة القصوى للجميع"[٣٢] . وواجه تنفيذ الاتفاق عدداً من الصعوبات بسبب عدم وجود مرافق البنية الأساسية الضرورية في الأرض المحتلة ، حسبما نستعرضه في الجزء الثالث لاحقاً .

٣٢ - وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٧٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إدراكها لتزايد الحاجة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، ولا سيما لقطاع التجارة في الأرض المحتلة . وقد دعا القرار ، من جملة أمور ، إلى تقديم المساعدة الطارئة إلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، ومعاملة الصادرات والواردات الفلسطينية المارة عن طريق الموانئ المجاورة ونقاط الخروج والدخول معاملة المرور العابر "ترانزيت" ، ومنح امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة للصادرات الفلسطينية على أساس شهادات المنشأ الفلسطينية . وكذلك قررت الجمعية العامة منح الأرض الفلسطينية المحتلة نفس المعاملة التفضيلية التي تمنح لأقل البلدان نمواً إلى أن يتم القضاء على الاحتلال الإسرائيلي . وفي نفس الوقت ، ضاعفت منظمات دولية أخرى ، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا) من نطاق المساعدات في الأرض المحتلة وتوصيلها ، مقدمة المعونات الغذائية وغير ذلك من المعونات على نطاق أوسع من ذي قبل وذلك استجابة للأحوال الطارئة في الأرض المحتلة منذ الانتفاضة[٣٣] .

٣٣ - وتعمل هذه التحركات التي تحظى بالترحيب على إبراز التأثير التقييدي المستمر للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني . وهناك حاجة متنامية إلى تقديم

المعونة الدولية للأرض الفلسطينية المحتلة في ضوء الضرر الحاد الذي لحق باقتصادها بفعل الخسائر المتزايدة التي تكبدتها مواردها البشرية والمادية ، وخاصة منذ عام ١٩٨٨ . ويتوقف حجم تلك المعونة وفاعليتها على وجود مؤسسات محلية لديها مرافق تقنية ملائمة قادرة على توجيه تلك المساعدات إلى مجالات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة . وتستطيع الجماعة الدولية ، بالإضافة إلى الإغاثة العاجلة ومعونات الطوارئ ، أن تولي النظر في الجهود العملية الجديدة لاستحثاث السلطات الإسرائيلية على السماح بعملية إصلاح وتحرير واسعة النطاق في السياسات الاقتصادية المطبقة في الأرض المحتلة ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في رسم السياسة الاقتصادية وإدارتها ، وهي القضايا التي أوجزت بشكل واف في تقارير ودراسات الأونكتاد السابقة(٣٤) .

الجزء الثاني

عرض مستوفي للأداء الاقتصادي الإجمالي حتى عام ١٩٨٩ (٣٥)

ألف - الناتج المحلي ومكونات الدخل القومي الفلسطيني (٣٦)

١ - استعراض لما قبل عام ١٩٨٨

٣٤ - أفضت العوامل المحلية والخارجية غير المواتية التي أثرت على النشاط الاقتصادي الفلسطيني منذ أوائل الثمانينات إلى معدلات نمو غير مؤكدة وضعيفة في القطاعات الإنتاجية الرئيسية وفي الناتج المحلي الإجمالي ككل (٣٧). وقد تحول هيكل الاقتصاد الفلسطيني تدريجياً مع تراجع القطاع الزراعي، الذي كانت له الغلبة في وقت ما، أمام التجارة والنقل والخدمات المتصلة بهما، في حين بقيت حصتا الصناعة والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة إلى حد ما. ففي عام ١٩٨١، كانت الزراعة تمثل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وكانت حصة التجارة والخدمات المتصلة بها ٢٩ في المائة. وبحلول عام ١٩٨٧، تقلصت الزراعة إلى ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين نمت التجارة والخدمات المتصلة بها إلى ٣٨ في المائة. وفي نفس الوقت حسنت الصناعة من وضعها بشكل طفيف باستعادة مؤقتة لحصة مقدارها ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٨٧، وهي نسبة كانت قد تحققت من قبل في أوائل السبعينات. وعلى مدار فترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ وحتى بدء الانتفاضة، أفضت التقلبات في الأداء الاقتصادي المحلي إلى متوسط سنوي لمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٤ في المائة. وبحلول عام ١٩٨٧، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الجارية ١ ٦٨٧ مليون دولار، بالمقارنة مع ١ ٥٣٧ مليون دولار في عام ١٩٨٦. بيد أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية سجل في عام ١٩٨٧ معدل نمو سلبي مقداره ٤ في المائة بعد أن وصل إلى مستويات عالية غير عادية في عام ١٩٨٦ ارتبطت بمحصول الزيتون الوفير في ذلك العام.

٣٥ - وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧، نمت القيمة القطاعية للناتج الزراعي بالأسعار الحقيقية بمتوسط معدل سنوي مقداره ١ في المائة على الرغم من هبوط حصته في الناتج المحلي الإجمالي. وكان تحسن الأداء في عام ١٩٨٥ راجعاً إلى حد كبير إلى محصول الزيتون عام ١٩٨٦، والنمو الهام في الإنتاج الحيواني، وانتعاش محصول الحمضيات وفروع الفواكه الأخرى في الضفة الغربية. كما اتصف الانتعاش السابق لعام ١٩٨٨ في الزراعة الفلسطينية بتحقيق زيادات في المحاصيل الحقلية والخضروات وإنتاج البطيخ والشمام في قطاع غزة وجهود التنويع الناجمة في كلا المجالين. ومنذ عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٧، نما الناتج الصناعي الفلسطيني بالأسعار الحقيقية بمتوسط معدل سنوي مقداره ١٢ في المائة. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى النمو الذي تحقق حتى عام ١٩٨٨ في الفروع المتصلة بخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة المقاولات الصناعية من الباطن

في قطاع غزة ، علاوة على مقدرة فروع معينة من صناعة السلع الاستهلاكية في الضفة الغربية على اختراق السوق الإسرائيلية . وساعد أداء القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ على توليد نمو مقابل في قيمة الناتج في التجارة وقطاع الخدمات المتصل بها ، بينما ارتفع نشاط التشييد/البناء أيضاً فوق مستويات السنوات السابقة . وعموماً ، يمكن النظر إلى التطورات في اقتصاد الأرض المحتلة في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ في سياق "استرداد" الخسائر المتكبدة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، والتي استعيدت بواسطتها في نهاية الأمر بحلول عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ معدلات الأداء الأعلى المحققة في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ ، وذلك بعد سنوات عديدة من التدهور .

٣٦ - ويبين أداء مجموعات أخرى حتى عام ١٩٨٨ نمطاً مماثلاً ، مع احتفاظ الموارد المالية الخارجية بوضع بارز في الحسابات الوطنية الفلسطينية . ولم يكن مسار نمو الناتج القومي الإجمالي في الثمانينات وطيداً ، ولم يحدث أن ارتفع على التعاقب لأكثر من سنة واحدة إلا في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لجمع محصول قياسي من الزيتون وللناتج الصناعي . وحيث إن الإيرادات من دخل عوامل الإنتاج ، أي أجور العمال في إسرائيل والخارج ، قفزت من ٥٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ٧٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، فكذلك نما الناتج القومي الإجمالي إلى ٣,٤٧ مليار دولار (بالأسعار الجارية) في تلك السنة بالمقارنة مع ٣,١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٦ . وبالمثل ، فبعد خمسة أعوام متعاقبة من الانهيار ، ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ ، في صافي التحويلات (تحويلات نقدية ومعونات رسمية) إلى الأرض المحتلة ، شهد هذا المكون نمواً لافتاً للنظر من ٧٤ مليون دولار (بالأسعار الجارية) في عام ١٩٨٦ إلى ١٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ . وبالتالي فلقد بلغ إجمالي الدخل القومي المتاح ٣,٦ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٧ ، كاشفاً عن معدل نمو سنوي حقيقي مقداره ٥,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ . وقد تذبذبت حصة الناتج المحلي الإجمالي في الناتج القومي الإجمالي سنوياً ما بين ٦٧ و٧٥ في المائة منذ عام ١٩٨١ ، وبقيت منخفضة عند نسبة ٦٨ في المائة في عام ١٩٨٧ . وعلى الرغم من وجود مستوى عال نسبياً من الموارد المالية الخارجية في المصدر العام للدخل ، فقد استمرت القيود المتزايدة المفروضة في ظل الاحتلال الإسرائيلي تمنع الاقتصاد الفلسطيني من الحث على تخصيص تلك الموارد في استثمارات إنتاجية من أجل النمو والتنمية المتواصلين .

٣ - الأداء في عام ١٩٨٨

٣٧ - تشير البيانات المتاحة إلى اتجاه نزولي سريع خلال عام ١٩٨٨ في الناتج المحلي والقومي الفلسطينيين . وعلى الرغم من أن الإحصاءات الرسمية ليست متاحة بعد ، فمن الممكن التوصل إلى بعض التقديرات المبدئية لحجم الخسائر المتكبدة في ١٩٨٨ والاتجاه العريض للنشاط الاقتصادي الإجمالي خلال ذلك العام . وتشير النتائج

الأولية المستندة إلى ملاحظات ميدانية إلى تناقص في الناتج الزراعي والصناعي بنسبة ٤٠ ـ ٥٠ في المائة من مستوى عام ١٩٨٧ ، وانهيار بنسبة ٤٠ في المائة في نشاط التشييد ، وانخفاض في تجارة البضائع (بما في ذلك التجارة المحلية والأجنبية) بما يصل إلى ٦٥ في المائة ، وتقلص بما يقدر بنحو ٩٠ في المائة في السياحة وبما يقل عن ذلك شيئاً ما في الخدمات المتصلة بها (٣٨) . وينطوي انخفاض بمثل هذا الحجم على رقم عام للناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٨ مقداره نحو مليار دولار ـ وهو حجم مميز لأواخر السبعينات والسنوات الانكماشية في الثمانينات . وقد تسبب هذا المستوى من الأداء المحلي في عام ١٩٨٨ ، مقترناً مع تناقص إيرادات دخل عوامل الإنتاج من إسرائيل والخارج بما يصل إلى نحو ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، في هبوط في الناتج القومي الإجمالي بنحو ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٨ ، أو انهيار بنسبة ٣٥ في المائة من مستوى ١٩٨٧ (٣٩) . ومن الصعب أن يقاس أداء المدفوعات التحويلية في عام ١٩٨٨ بدقة ، على الرغم من أنه يمكن النظر إلى الزيادات في تدفقات المعونة الدولية التي حدثت استجابة للحالات الطارئة بالمقابلة مع الهبوط الحاد في التحويلات الخاصة نتيجة التدابير الإسرائيلية العنيفة لمنع وصول المساعدات الخارجية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة . وينطوي ذلك على انخفاض عام هام في الدخل الوطني الفلسطيني خلال ١٩٨٨ . ويبدو أن وضع الناتج المحلي قد تضاءل بأكثر من ذلك ، مع توقف حصة الناتج المحلي الإجمالي عندما يقل عن ٦٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، أي أقل من أي فترة سابقة .

٣٨ ـ وعلاوة على ذلك ، فقد قدرت خسائر الموارد المادية والبشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما لا يقل عن ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ويتوقع أن تصل إلى ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ (٤٠) . وتتضمن هذه المبالغ ، من جملة أمور ، قيمة المنازل المهدمة ، وما صودر أو أتلف من الممتلكات والمعدات الصناعية والزراعية والمركبات ، والحقول والبساتين ، والحد الأدنى من التعويضات لأسر الأفراد الذين جرحوا أو قتلوا أو سجنوا أو تعطلوا عن العمل أو رحلوا أو أفقروا منذ بدء الانتفاضة (٤١) . وبالإضافة إلى الانعكاسات المفاجئة في الناتج المحلي ومصادر الدخل الأخرى منذ الانتفاضة ، فقد لحق بالموارد البشرية والمالية الفلسطينية ضرر خطير ازداد وتراكم على مدى فترة طويلة .

٣٩ ـ ويبرز من الاستعراض السابق للأداء الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني دلالات هامة عديدة . فعلى الرغم من التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٨٨ والتي تشير إلى بدايات الانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي والجهود المبذولة لتأكيد الاعتماد الاقتصادي على الذات ، فلقد طبقت بشكل محموم سياسات وممارسات إسرائيلية ترمي إلى فرض التبعية . وليس هناك دليل على أن السياسات الإسرائيلية ستتوقف عن معارضة تلك الاتجاهات . وبقدر ما تخضع الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية الداخلية والخارجية لسيطرة السياسات

والمصالح الإسرائيلية ويظل العمل في إسرائيل الخيار الوحيد أمام نسبة كبيرة من القوة العاملة الفلسطينية ، فإن الجهود المبذولة لإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن أن تتم تلقائياً .

٣٠ - وتبرز التطورات التي جرت في الاقتصاد ، قبل الانتفاضة ومنذ بدئها ، الحالة المتقلقلة لمكونات الدخل القومي الفلسطيني . فالتفاعل ما بين مصادر النمو المحلية والخارجية عشوائي وغير منسق وغير متساوق . والاقتصاد الفلسطيني محصور في وضع يؤدي فيه الاعتماد البالغ على مصادر الدخل الخارجية لتكملة الموارد المحلية إلى تقويض الآثار الإيجابية المحتملة للزيادات في الناتج المحلي وأدائه . ولا يبدو أن هناك علاقة دينامية بين الزخم المحلي والخارجي للنمو في الاقتصاد . ولم يؤد الاعتماد على دخل عوامل الإنتاج والتحويلات إلى تزايد معدل الاستثمارات المحلية في القطاعات الإنتاجية أو إلى استفادة دائمة بالنسبة للاستهلاك الشخصي وظروف المعيشة(٤٢) .

٣١ - ولا تزال عدم القدرة المزمنة للأرض المحتلة على توليد ما يزيد عن ثلثي الدخل القومي من مصادر محلية يمثل أحد دواعي الانشغال الرئيسية . وتشير هذه الحالة إلى الحاجة الماسة إلى تركيز الاهتمام على إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي وإصلاحه ، مع التشديد المتزايد على الأنشطة الإنتاجية المحلية القادرة على استيعاب الموارد البشرية المكرسة في الوقت الحاضر لخدمة المتطلبات الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي . ويحتاج إعادة هيكلة الإنتاج والتجارة الفلسطينيين ، من جملة أمور ، إلى بذل جميع المعنيين لجهود شاملة ومخلصة لكفالة ألا تكون تلك الاتجاهات منعزلة أو مجتزأة ، وألا تكون الفترة الانتقالية مضطربة ومتقلبة . والشعب الفلسطيني في حاجة إلى أن يسمح له على نحو متزايد بتحمل المسؤولية عن صياغة السياسة الاقتصادية وإدارتها وعن تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية من أجل إحياء الاقتصاد وتنميته ، بل وأن يشجع ويعان على ذلك بالفعل . ويمكن البت في قضية المستوى الملائم للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل في سياق المصالح الاقتصادية المشتركة والمتكافئة بين الاقتصادين ، بالإضافة إلى آفاق العلاقات الاقتصادية الأكبر مع البلدان العربية الأخرى ، مع إيلاء الاعتبار بشكل خاص للحاجة إلى إدخال إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني بعد ٢٢ عاماً من الاحتلال العسكري .

باء - الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار(٤٣)

١ - متوسط دخل الفرد واستهلاكه حتى عام ١٩٨٨

٣٢ - خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ ، حينما كشف أداء المجموعات الاقتصادية الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة عن تقلبات واتجاهات غير مؤكدة ، أظهرت مؤشرات نصيب الفرد من الناتج والدخل أوجه ضعف مماثلة . وعلى الرغم من ارتفاع القيمة الدولارية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ، فإن النمو الحقيقي كان

هامشياً وبطيئاً ، وخاصة في السنوات الأخيرة ، بسبب معدل النمو السكاني الآخذ في الارتفاع في الأرض المحتلة . فسجل النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٧ متوسط معدل سنوي مقداره ٠,٨ في المائة . وخلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ بلغ متوسط النمو الحقيقي في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المتاح ١,٥ في المائة سنوياً . وبحلول عام ١٩٨٧ ، سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، بالأسعار الجارية ، مبلغ ١ ٢٢٥ دولار ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مبلغ ١ ٧٣٠ دولار ، أي بنحو ٧٠ دولار و ٢٠٠ دولار فوق مستويهما في عام ١٩٨٦ على التوالي . وكانت الزيادة الواضحة في مستويات الدخل الفردي أقل وضوحاً بشكل هام عندما تقوم بالأسعار الحقيقية . إذ هبط نصيب الفرد الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٧ ، مح تحول الاقتصاد إلى المستويات التي شهدها قبل عام ١٩٨٦ .

٣٣ ـ وكذلك توضح الاختلافات ما بين النمو في مؤشرات نصيب الفرد في مصادر الدخل المحلية والخارجية[٤٤] الكيفية التي تعزى بها الزيادات في "الرخاء الفردي" في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى توافر مصادر خارجية للدخل إلى حد كبير ، وليس إلى القواعد الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني المحلي ذاته[٤٥] . وفي الوقت نفسه ، توقف النمو الحقيقي في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص عند متوسط معدل سنوي مقداره ٥,٥ في المائة . بيد أن نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الحقيقية نما خلال هذه الفترة بمتوسط سنوي مقداره ٢ في المائة فقط . ويعزى معظم النمو الحقيقي المسجل في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٨٠ إلى الأداء الاستثنائي للاقتصاد في عام ١٩٨٦ والذي لم يفصح ، كما أشرنا آنفاً ، عن تغيير هام في أداء الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل .

٢ ـ <u>الادخار والاستثمار حتى عام ١٩٨٨</u>

٣٤ ـ وتظهر المؤشرات الهامة الأخرى ، أي معدلات الادخار والاستثمار ، أداء منخفضاً في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ . وفي حين اتصفت المدخرات الخاصة بمعدلات عالية نسبياً في السنوات الأولى من الثمانينات ، تزيد على ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، فإن المدخرات انخفضت بحلول عام ١٩٨٧ إلى ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و١٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . وقد هبط نصيب الفرد من المدخرات بالأسعار الراهنة للدولار من ٢٦٠ دولار في عام ١٩٨١ إلى ٢٤٥ دولار في عام ١٩٨٧ .

٣٥ ـ وفي نفس الوقت نقص معدل الاستثمار بعض الشيء في السنوات الأخيرة ، رغم أن ذلك لم يكن بنفس حدة النقص في المدخرات . وكان تكوين رأس المال المحلي الإجمالي يشكل متوسطاً سنوياً يزيد عن ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال

الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ بالمقارنة مع متوسط يقل عن ٣٠ في المائة في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ . وكان النمو الحقيقي في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ أقوى مما حدث في بعض المجموعات الأخرى ، حيث بلغ متوسط معدله السنوي ٤ في المائة . بيد أن هذا الأداء تهدد بالخطر من قبل الهبوط الكبير وغير العادي في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في عام ١٩٨٧ ، بمعدل يبلغ ١١ في المائة ، والذي يرجع إلى حد ما إلى تراكم مخزونات زيت الزيتون في عام ١٩٨٦ . ورغماً عن ذلك ، كانت معدلات الاستثمار لا تزال عالية نسبياً في عام ١٩٨٧ مكونة ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٣١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

٣٦ ـ ولا تزال الاستثمارات الخاصة الفلسطينية متركزة بشكل بالغ في الإنشاءات السكنية كما كان الحال عليه في معظم الفترة التي تلت عام ١٩٦٧ . ومن المحتمل أن يزداد هذا الاتجاه وضوحاً بالنظر إلى تزايد هدم السلطات الإسرائيلية للمنازل والاحتياجات المتنامية إليها . وخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، كان متوسط الاستثمارات في الآلات والنقل والمعدات الأخرى (استثمارات بنيوية غير اجتماعية) ١٦ في المائة من الاستثمارات الخاصة و١٤ في المائة من الاستثمارات الإجمالية في الاقتصاد . وكان تركز ميدان الاستثمارات الخاصة في التشييد وما يسمى "البنية الأساسية الاجتماعية" أقل وضوحاً إلى حد ما منذ عام ١٩٨٣ ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى قلة توافر الموارد المالية الخارجية منذ ذلك الحين . واستمر الاتجاه العام للاقتصاد في عدم تحبيذ الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية المباشرة . وخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ بلغ متوسط الاستثمارات الخاصة في الآلات والنقل والمعدات الأخرى ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً . ولم يبين تشكيل الاستثمارات ميلاً متزايداً صوب الاستثمارات الإنتاجية إلا في عام ١٩٨٧ ، حيث شكل تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في الآلات والنقل والمعدات الأخرى ٢١ في المائة من الاستثمارات الخاصة و١٩ في المائة من إجمالي الاستثمارات . ويعكس ذلك ، من جملة أمور ، عنصر "التكديس" في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي (فائض محصول الزيتون) ، ناهيك عن وقع المكاسب "غير المرتقبة" لعامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ في قطاعات معينة والتي شجعت على إعادة التزود برأس المال وبالمعدات التي كانت قد استهلكت منذ أوائل الثمانينات .

٣٧ ـ وهكذا ينظر إلى الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنه يتطلب تخصيص نسبة متزايدة من الدخل من أجل الاستهلاك ، ينفق أكثر من نصفها على السلع المستوردة من إسرائيل . وهكذا برز اتجاه لتقليل المدخرات بكل ما ينطوي عليه ذلك من تعريض النمو الطويل الأجل للخطر . وتتفاقم هذه العملية بفعل فرض الاستثمار المحلي المحدودة والنظام المالي في الأرض المحتلة غير الكافي والمشوه . ولا تترك المعدلات الضريبية العالية ، والمبالغ الضريبية الكبيرة غير

المتكافئة ، المفروضة على سكان الأرض سوى أقل القليل من الدخل المتاح الصافي كيما يخصص بوصفه مدخرات شخصية ، في حين أن قنوات الوساطة المالية العتيقة والمقيدة تجعل المدخرات والاستثمار أقل جاذبية . وعلى الرغم من الجانب الإيجابي في انتعاش الدخل في عام ١٩٨٦ ، فإن القيود الآنفة الذكر تشكل مثبطات طويلة الأجل للادخار والاستثمار .

٣ - التطورات في عام ١٩٨٨

٣٨ - تشير المعلومات المتاحة عن أداء تلك المؤشرات منذ الانتفاضة الفلسطينية إلى عمليات إعادة توجيه رئيسية لأنماط الاستهلاك والادخار والاستثمار في الأرض المحتلة . وقد أثرت ثلاثة مؤشرات رئيسية على سلوك الأفراد . وأهم العوامل الحاسمة هو الانخفاض في مستوى الدخل الشخصي منذ بدء الانتفاضة ، والذي أحدث انهياراً في استهلاك الأفراد ومدخراتهم واستثماراتهم . ورغم أن البيانات الكلية عن الدخل الشخصي المتاح ليست متوفرة بالنسبة لعام ١٩٨٨ ، فإن مسحاً ميدانياً أجرته الغرفة التجارية في رام الله يبين أن متوسط دخل الفرد في المدينة ، وهي واحدة من إكثر المراكز الصناعية تقدماً في الضفة الغربية ، انهار في عام ١٩٨٨ من ٥٠٠ ١ دولار إلى نحو ٧٠٠ دولار[٤٦] . وتكشف تقارير أخرى عن هبوط أكثر حدة في الدخل في قطاع غزة الذي استنزفت ثرواته . وتتصل دينامية ثانية بانخفاض في إجمالي دخل الأسرة (دخل عوامل الإنتاج ، والتحويلات والمكاسب المحلية) والذي أدى إلى استنزاف المدخرات الشخصية التي يحتفظ بها داخل الأرض المحتلة وخارجها على حد سواء . فقد حولت تلك المدخرات إلى تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الماسة في أعقاب الانتفاضة . ويهدد ذلك دور الادخار والاستثمارات في النمو والتنمية الاقتصاديين الفلسطينيين ، حيث يزداد تقييد القاعدة الرأسمالية الضعيفة بالفعل وحرمانها مما تحتاج إليه من إعادة تزود .

٣٩ - وعلى المستوى الثالث ، غيرت التحولات التلقائية والمتعمدة في أفضليات المستهلكين منذ الانتفاضة من أنماط الاستهلاك وتشكيله في أوساط الشعب الفلسطيني ، من حيث نوع السلع المستهلكة ومصدرها على حد سواء . فعلى سبيل المثال ، أبلغ تجار التجزئة في الأرض المحتلة عن هبوط كبير في مبيعات مواد التجميل والملابس والأثاث واللوازم المنزلية ، في حين انخفض الإنفاق على مواد الترف إلى لا شيء تقريباً منذ الانتفاضة[٤٧] . وبالمثل ، تغير تشكيل "السلة الغذائية" الأسرية تغيراً جوهرياً ، حيث استعيض عن اللحم بمصادر بروتينية أخرى أرخص ، بما في ذلك البيض ومنتجات الألبان ومواد من قبيل القمح والحبوب الأخرى . "لا يرحب الآن في المناطق المحتلة بالاستهلاك المفرط والاحتفالات اللافتة للنظر ، خاصة عندما لا يحول دونهما انهيار في الدخل أو تهديد دائم بفرض حظر التجول"[٤٨] . وقد وصف هذا الاتجاه في الأنماط الاستهلاكية بكونه تحولاً من "الاستهلاكية" إلى "الحمائية" في أوساط الفلسطينيين في الأرض المحتلة[٤٩] . وقد شجعت المبادرات الفلسطينية ، التي حضت على التقشف

الشعبي ، مقترنة بحقائق الدخول الحادة الانخفاض ، الاتجاهات نحو "الدفاع عن النفس" في الفترة الحالية من الشدة الاقتصادية . واستتبع ذلك قصر الإنفاق على الضرورات فقط وتخزين السلع الأساسية واستكشاف امكانات الانتاج المنزلي للمواد الغذائية الأساسية والسلع الكفافية . وانطلاقاً من تخفيض تلقائي في المصروفات ، بحكم الضرورة ، بدأ المستهلكون الفلسطينيون في اتباع أنماط استهلاكية متغيرة بانتظام وفقاً لاتجاهات السياسات المحلية منذ الانتفاضة(٥٠) .

٤٠ - ومن جديد ، توضح آخر التطورات في دخل الأفراد واستهلاكهم ومدخراتهم واستثمارهم منذ الانتفاضة الظروف الاقتصادية الأليمة السائدة في الأرض المحتلة . ويرتبط الخطر الذي يتهدد مستوى معيشة الفلسطينيين بالمواجهة الجارية في الأرض المحتلة والسياسات الإسرائيلية المستمرة العاملة على الضغط على كافة قطاعات المجتمع كوسيلة لإخماد الانتفاضة . وقد تم التأكيد رسمياً على أن إسرائيل لا تتبع "سياسة إفقار - ولكن لدينا بلا ريب سياسة اقتصادية صارمة ، بحيث يتعين على (الفلسطينيين) أن يقرروا ما إذا كان الأمر يستحق بالفعل أن يواصلوا الانتفاضة . إن عليهم أن يتوقفوا ويسألوا أنفسهم عما إذا كان الثمن فادحاً أم لا"(٥١) .

٤١ - ومع انخفاض الدخل الشخصي إلى ما يقرب من نصف ما كان عليه قبل مستويات عام ١٩٨٨ ، ومع نقص الموارد المتاحة للادخار والاستثمار ، يصبح الاستمرار في بذل الجهود لمؤازرة الاقتصاد المحلي أمراً أساسياً بالنسبة لأي اتجاه لتحسين الأحوال . بيد أنه طالما استمرت السياسات الإسرائيلية التقييدية الحالية والظروف السائدة في الحد من إمكانات توليد الدخل المحلي وخفض تدفق الموارد المالية الخارجية ، فإن ظروف المعيشة ستزداد تدهوراً وسيصبح الاقتصاد المحلي أكثر عجزاً عن توليد موارد كافية للنمو والتنمية الطويلي الأجل . وقد درأت تدابير التقشف الأسري والجمعي الاضطرارية التي اتخذها الفلسطينيون للتكيف مع الأحوال الجديدة ، الإفقار المدقع عنهم . وليس من المؤكد على الإطلاق أنه يمكن الإبقاء على تلك الجهود طويلاً بدون أن تؤدي إلى المزيد من التمزقات الخطيرة في نسيج المجتمع الفلسطيني وهيكل اقتصاده . ويمكن للمساعدات الدولية ، بالإضافة إلى معونات الإغاثة الإنسانية ، أن تعوض الخسائر التي تكبدها الاقتصاد منذ عام ١٩٨٨ ، وأن تساند المستويات المخفضة لتكوين رأس المال بهدف تعزيز القطاعات الإنتاجية في الأرض المحتلة .

الجزء الثالث

الأداء القطاعي - عرض مستوفى مع اشارة خاصة الى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨

ألف - الزراعة والمياه (٥٢)

٤٢ - تزايد اخضاع الموارد الحيوية الاهمية لتنمية الزراعة الفلسطينية ، أي الارض والمياه ، للسيطرة الاسرائيلية . وأدى ذلك الى تهميش الفوائد الطويلة الاجل للتحسينات المدخلة على الناتج أو الانتاجية . فبالاضافة الى مصادرة أكثر من نصف الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة وحظر فلاحتها ، بما في ذلك الاراضي القابلة للزراعة ، فلقد مارست السلطات الاسرائيلية سيطرة صارمة على موارد المياه الفلسطينية . وقد استتبع تحويل موارد مياه الضفة الغربية لكي تستخدم في اسرائيل ومستوطناتها في الارض المحتلة تخصيص ١٢٠ مليون متر مكعب للاستخدامات الفلسطينية مقابل تخصيص ٥٦٠ مليون للاستخدام في اسرائيل ومستوطناتها في الارض الفلسطينية المحتلة (٥٣) . ومنذ عام ١٩٦٧ ، تم حفر ٣٦ بئرا ارتوازية بالغة العمق (كل منها تغل في المتوسط ٦٤٠ ١ مترا مكعبا سنويا) لكي تستخدمها اسرائيل ومستوطناتها ، مقابل السماح بحفر خمسة آبار جديدة فقط (كل منها تغل في المتوسط ١١٥ مترا مكعبا سنويا) للاستخدامات الفلسطينية . وقد دمر نحو ٤٦٠ بئرا فلسطينيا من ٧٢٠ بئرا كانت موجودة قبل عام ١٩٦٧ أو جففت أو صودرت . ولما كانت الآبار الاسرائيلية في قطاع غزة قد حولت معظم مصادر التجدد الطبيعي في المنطقة ، فقد تجاوزت الكميات المستخرجة (من ١٠٠ الى ١١٠ مليون متر مكعب سنويا) من نحو ٧٠٠ ١ بئر ارتوازي فلسطيني على شاطئ البحر مصادر التجدد الطبيعي بمعدل من ٢٠ الى ٣٠ مليون متر مكعب سنويا . وأدى ذلك الى انخفاض منسوب المياه وزيادة الملوحة الى مستويات حرجة لا تناسب زراعة الحمضيات (٥٤) .

٤٣ - أما بالنسبة لعام ١٩٨٦ ، فإن القطاع الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة بدء في عكس اتجاه الانهيار الملاحظ في قيمة الناتج خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . واستتبع إعادة هيكلة الانتاج ، الذي كان قد بدء العمل به في الضفة الغربية بحلول عام ١٩٨٥ ، نقص مطرد في زراعة المحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة (فيما عدا الزيتون) ، مقترنا بتحول الى الخضروات والبطيخ والشمام . وبرز في قطاع غزة اتجاه مماثل ؛ بتزايد زراعة الخضروات والبطاطس على حساب فروع الفواكه الحمضية في القطاع التي تتزايد قيودها . وفي عام ١٩٨٥ ، كان الفرع الذي أغل أعلى قيمة انتاجية في الضفة الغربية (باستثناء الزيتون الذي كان المصدر الرئيسي للمكاسب في الزراعة في السنوات المتناوبة) هو الخضروات تليها الفواكه غير الحمضية فالفواكه الحمضية فالبطيخ والشمام فالمحاصيل الحقلية . وفي قطاع غزة ، شكلت الفواكه الحمضية الفرع

السائد في عام ١٩٨٥ ، تليها الخضروات فالفواكه غير الحمضية فالبطيخ والشمام اللذين أدخلت زراعتهما مؤخرا . وكانت قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل ٤٦ و٣٥ في المائة على التوالي من الناتج الزراعي .

٤٤ - وفي عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ أظهرت قيمة الناتج الزراعي الفلسطيني وتركيبته تحولات هامة تعكس ، من جملة أمور ، أداءً استثنائيا في قطاع الزيتون واتجاهات صوب التنويع في الضفة الغربية ، علاوة على تحسن الانتاج في فروع الخضروات في الضفة الغربية . وتمثل المدخلات المشتراة ٣٨ في المائة من القيمة الاجمالية للناتج ، وهي نسبة أقل من مثيلاتها في السنوات السابقة ومؤشر على تحسن الانتاجية . وفي عام ١٩٨٥ ، أنتجت كل وحدة عمل (من حيث القيمة) والمدخلات الأخرى في الزراعة الفلسطينية ٢,٩ وحدة ناتج . وقد تحسنت هذه النسبة بحلول عام ١٩٨٧ لتصبح ١ الى ٣,١ ، إلا أنها كانت لا تزال أقل بكثير من النسب القوية (نحو ١ الى ٤) التي تحققت عام ١٩٨١ .

٤٥ - واشتمل الانتعاش الزراعي السابق على الانتفاضة على عوامل أخرى بالاضافة الى تحسن محاصيل الزيتون . فبينما استمر نمو انتاج الخضروات في الضفة الغربية وتنوع مكوناته ، فإن زراعة المحاصيل الحقلية اتسعت أيضا بشكل ملحوظ ، وإن لم يغير ذلك من نسبة المحاصيل الحقلية في القيمة الاجمالية للناتج . وبحلول عام ١٩٨٧ كان فرع الخضروات لا يزال المصدر الرئيسي للمكاسب تليه الفواكه غير الحمضية فالفواكه الحمضية فالبطيخ والشمام فالمحاصيل الحقلية . وفي عام ١٩٨٧ ، وهي سنة سيئة في دورة الغلة المتناوبة لأشجار الزيتون ، شكل محصول الزيتون نسبة مئوية صغيرة من قيمة الناتج . وفي قطاع غزة ، كانت قيمة الناتج من الخضروات في نفس السنة ٣٥ في المائة من الاجمالي في حين هبطت قيمة الحمضيات ، الفرع الذي كانت له الغلبة وقتا ما ، على الرغم من نمو حجم الناتج . ويعكس ذلك بالدرجة الأولى التحول الهائل في الزراعة التقليدية بعد ٢٢ عاما من الاحتلال الاسرائيلي التقييدي .

٤٦ - وقد لوحظ في عام ١٩٨٧ تحول هام آخر في هيكل الناتج الزراعي حينما أصبح الانتاج الحيواني في الضفة الغربية مكونا أكثر أهمية من انتاج المحاصيل في الناتج الاجمالي ، مما يعكس نجاحا في التنويع وفي احلال الواردات من اسرائيل . ففي عام ١٩٨٥ ، كانت قيمة الانتاج الحيواني في الأرض المحتلة تساوي ٤١ في المائة من الناتج الاجمالي ، وبحلول عام ١٩٨٧ كانت هذه النسبة قد نمت الى ما يزيد عن ٤٧ في المائة ، بارتفاع معدل النمو في انتاج الدواجن والبيض واللبن . وبينما نما انتاج اللبن والبيض في قطاع غزة ، فإن صناعة الصيد ، التي كانت مربحة فيما مضى ، استمرت في الذبول فصيادو غزة مقيدون بمنطقة ساحلية ضيقة على طوال الجزء

الشمالي من القطاع ، وقد أدى الانهيار المترتب على ذلك في نشاط الصيد الى زيادة البطالة وتعطل طاقة قوارب الصيد ومرافق التخزين .

٤٧ - ومنذ عام ١٩٨٨ والزراعة في الأرض المحتلة تتحمل وطأة التدابير الاقتصادية الاسرائيلية المفروضة من أجل إخماد الانتفاضة الفلسطينية . وتشير التقديرات الى أن قيمة المنتجات الزراعية قد انهارت بشكل حاد بما يتراوح بين ٤٠ الى ٥٠ في المائة (٥٥) . وتكبد المزارعون خسائر ضخمة نتيجة للممارسات الاسرائيلية ، واتصف شتاء ١٩٨٨/١٩٨٩ ببرد قارس ساهم كذلك في انهيار القيمة . وتعطلت زراعة وحصاد بعض المحاصيل الفلسطينية الرئيسية (الزيتون والحمضيات والتين والموز والعنب والبطيخ والشمام والبرقوق) ، في حين أفسد التسويق وأوجه الحظر الأخرى جزءا كبيرا من المحاصيل بالفعل . وتكشف دراسات الحالة التي أجريت في ثماني قرى بالضفة الغربية ، وتضم من السكان ٠٠٠ ٥٣ نسمة وتزرع وتنمي ضربا من المحاصيل والثروة الحيوانية ، عن خسائر اجمالية تزيد عن ٨ مليون دولار في النشاط الزراعي في الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨٨ ، وقد تكبدت تلك الخسائر نتيجة للعقوبات الاسرائيلية الجماعية الموقعة منذ الانتفاضة ، من قبيل حظر التجول ، والحصار ، ومنع الري والرش والحصاد ، ومصادرة السلع والمعدات وتدميرها ، وحجب أذون التصدير والتسويق المحلي (٥٦) . وبحلول حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أي قبل فرض أقسى التدابير الاسرائيلية ، دمرت السلطات الاسرائيلية والمستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة ٦٩٠ ٣ شجرة زيتون في ١٨ قرية فلسطينية و١٧٥ ٤ شجرة فاكهة في ست قرى و٤٥٠ شجرة حمضيات في ثلاث قرى (٥٧) .

٤٨ - وقد قللت القيود الاسرائيلية المفروضة على غرس وتسويق الفواكه الحمضية من أهمية هذا الفرع الذي كان يحظى بالأولوية بذي قبل وأنزلته الى مرتبة ثانوية في الأرض المحتلة . ويثير ذلك مشاكل خاصة في قطاع غزة حيث اعتمد الاقتصاد تاريخيا على الحمضيات كمصدر للعمل والدخل والمكاسب التصديرية . وقد أضعفت الملوحة المتزايدة في كثير من المناطق انتاجية بساتين الحمضيات في قطاع غزة ، من معدل ٥ - ٦ طن/دونم الى ١ - ٣ طن/دونم . ولم تستثن الظروف البالغة الاضطراب في عام ١٩٨٨ انتاج غزة من الحمضيات ، والذي انخفض من ٠٠٠ ١٩٠ طن في عام ١٩٨٦ الى ٠٠٠ ٩٨ طن في عام ١٩٨٨ . وقد دمرت موجة الصقيع نحو ٧٠ في المائة من المحاصيل المزروعة في صوب ومعظم محاصيل الخضروات المزروعة في العراء (٥٨) ، مما ترتب عليه خسائر قدرت بنحو ١٠ مليون دولار (٥٩) . وتلقي التلفيات المستمرة من هذا القبيل بضغوط قاسية على الزراعة الفلسطينية ، وخاصة في الوقت الذي لاح فيه الانتعاش بعد سنوات من الكساد .

٤٩ - وقد عوضت الانهيارات التي حدثت في عام ١٩٨٨ تعويضا جزئيا بواسطة النجاحات الأولية للمبادرات الفلسطينية "بالعودة الى الزراعة" ، وكذلك بتعزيز الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية من قبيل الخضروات والدواجن والثروة الحيوانية ومنتجات الالبان على مستوى القرية والمنطقة . وقد ساعدت الخطوة الأولى على تعزيز اتجاهات ما قبل عام ١٩٨٨ صوب تنويع الأسواق المحلية وتوحيدها . وقد رويت معلومات عن تزايد بيع المدخلات الزراعية الى الجماعات الريفية الفلسطينية تشمل الأدوات الزراعية ، ومضخات المياه ، والمولدات الكهربائية ، والبذور والأسمدة (٦٠) . وقد وفرت مبادرات "الاقتصاد الأسري" ، والتي تنطوي على زراعة قطع صغيرة من الأراضي الحضرية المراحة والأراضي الريفية الحدية ، سبلا للعيش في فترات الحصار وحظر التجول وإغلاق الأسواق ، وزادت من الوعي الشعبي بجدوى تشجيع الانتاج الزراعي الفلسطيني (٦١) . ولقد كان كلا الاتجاهين فعالا في المساعدة على تغيير العلاقات التجارية الفلسطينية مع اسرائيل عن طريق توفير البدائل المنتجة محليا للصادرات الزراعية الاسرائيلية الى الأرض المحتلة . كما ساعدا على الاستيعاد المنتج لجزء من القوة العاملة الفلسطينية التي توقفت عن العمل في اسرائيل أو أصبحت متعطلة نتيجة للظروف السائدة .

٥٠ - وتحمل الاتجاهات الأخيرة في تنويع وتحسين المحاصيل الحقلية والانتاج الحيواني دلالات مبشرة خاصة للزراعة الفلسطينية . فاذا أخذنا في الاعتبار أن جميع الناتج الفلسطيني من الثروة الحيوانية والمحاصيل الحقلية موجه الى الاستهلاك والتجهيز في الأسواق المحلية ، فإن امكانات تعزيز الأمن الغذائي في الأرض المحتلة تبدو مشجعة بأكثر مما مضى . بيد أنه لا يزال هناك عدد من الاشتراطات الأساسية للتنمية الزراعية الفلسطينية التي لم تستوف في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، بالاضافة الى الحاجة الماسة لتخفيف حدة القيود المفروضة على الزراعة الفلسطينية منذ الانتفاضة . وتشمل تلك الاشتراطات ، من جملة أمور ، حرية وصول الشعب الفلسطيني الى أراضيه وموارده المائية ، وتنويع المحاصيل بهمة وحسن تخطيط ، مع نهج متوازن إزاء تشجيع الزراعة الموجهة للتصدير في نفس الوقت الذي يصان فيه الأمن الغذائي الفلسطيني ؛ وكفالة المشاركة التامة للمنتجين الفلسطينيين في صنع القرارات المتعلقة باختيار المحاصيل ، وتحديد حصص المساحات المزروعة ، وتوفير المدخلات المادية والمالية ، والتسعير وسبل الوصول الى الأسواق .

٥١ - وتدل الظروف في قطاع غزة على الحاجة الى ايلاء عناية خاصة في مجالات عديدة . فبينما يحتاج الانهيار في فرع الفواكه الحمضية الى أن يعكس اتجاهه ، فإن تحقيق زيادة في الانتاج الحيواني يستدعي تكثيف الجهود . وهناك حاجة الى اتخاذ خطوات للسماح للصيادين في قطاع غزة بالعودة الى المناطق المنتجة البعيدة عن الساحل التي أبعدتهم عنها التدابير الاسرائيلية وحدها . ويمكن للجهود المحلية العملية في هذه

المجالات أن تستفيد من تدابير الدعم التقني الدولية ، في الوقت الذي تتيح فيه كذلك للسلطات الاسرائيلية فرصة القيام بعمل بناء وايجابي من خلال السماح باصلاحات شاملة وفعالة في السياسات .

باء - الصناعة(٦٢)

٥٢ - لقد تغير هيكل الصناعة في الأرض الفلسطينية المحتلة تغيرا طفيفا منذ السبعينات ، وكان النمو في هذا القطاع من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٥ منعدما . وقد اتصف الأداء الكئيب للصناعة الفلسطينية في الثمانينات بالتفاعل بين عدد من العوامل . وكان من بين المعوقات الرئيسية للتنمية الصناعية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٨ "الاندماج التابع" لكثير من الفروع المحلية في شبكة المصالح الصناعية والتجارية الاسرائيلية . وقد اقتلع عدد من المصانع من دائرة العمل بعد أن تبين عدم قدرتها على المنافسة مع الصناعات الاسرائيلية أو خدمة مصالحها ذاتها في الأرض المحتلة من خلال التعاقدات من الباطن . ومنذ السبعينات والنمو في عدد المنشآت الصناعية الفلسطينية يخفي في الحقيقة القضاء المتزامن على كثير من المصانع التي لم تستطع الاستمرار في البيئة الجديدة التي يسيطر عليها القطاع الصناعي الاسرائيلي الأكثر رقيا(٦٣) . وفي نفس الوقت ، شهدت مجموعة ثانية من الفروع الصناعية التي يمكن ربطها بعملية الانتاج الاسرائيلي على أساس التعاقد من الباطن توسعات هامة ، وخاصة في الفترة التالية لعام ١٩٨٠ . واستمرت مجموعة ثالثة من الصناعات الفلسطينية في العمل بأقل من طاقتها بكثير ، متجهة الى تلبية المستويات الدنيا للطلب المحلي أو للتصدير الى الأردن والأسواق العربية . وبرزت مجموعة رابعة من الصناعات في الأرض المحتلة في الفروع التي تساعد فيها التحسينات في النوعية والانتاجية على اختراق بعض أجزاء السوق الاستهلاكية الاسرائيلية .

٥٣ - لقد عجزت الصناعة الفلسطينية عموما عن مقاومة الضغوط والاتجاهات التي تظهر في الاقتصاد الاسرائيلي . وهكذا ، كان التوسع الاقتصادي الاسرائيلي منذ عام ١٩٨٥ مصحوبا بمعدل نمو قوي في متوسط الايرادات الشهرية لكثير من فروع الصناعة الفلسطينية ، وخاصة تلك التي تسود فيها التعاقدات من الباطن . وتحقق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أعلى توسع في الايرادات خلال هذه الفترة في فروع النسيج والملابس والمنتجات الجلدية . وقد استفادت الصناعة في الضفة الغربية أيضا في عام ١٩٨٦ من تجهيز محصول الزيتون في شكل ٠٠٠ ١٧ طن من الزيت ، وهو ما يعادل تقريبا ناتج السنوات الثلاث السابقة مجتمعة . وفي عام ١٩٨٧ استخدمت الصناعة ٧ في المائة من اجمالي القوة العاملة الفلسطينية أو ١٧ في المائة من القوة العاملة المستخدمة محليا . وبحلول عام ١٩٨٧ ، كان هناك ٤٦٣ ٢ منشأة في الضفة الغربية ، و٧٩٣ ١ منشأة في قطاع غزة تستخدم ٩٨٣ ١١ و٢٨٥ ٧ عاملا على التوالي . ويعني هذا

ضمنا وجود وحدات صناعية كبيرة نوعا ما في الضفة الغربية (٤,٩ عامل مستخدم/وحدة) عن قطاع غزة (٤,١ عامل مستخدم/وحدة) وقد حسن الانتفاع الأكمل من الطاقات التي كانت معطلة فيما سبق من أداء مؤشرات الانتاجية الصناعية (أي متوسط الايراد الشهري عن كل شخص مستخدم) في الأرض المحتلة . فقد تضاعفت الانتاجية(ايرادات/عمالة) (بالأسعار الجارية للدولار) في الصناعة بقطاع غزة في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بالمقارنة مع نسبة نمو تبلغ ٥٠ في المائة في الضفة الغربية .

٥٤ - وتسمح البيانات التي أتيحت مؤخرا بدراسة بعض أوجه الصناعة في القدس الشرقية التي استبعدت من الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية عن الضفة الغربية منذ احتلالها في عام ١٩٦٧[٦٤] . واقتصاد القدس الشرقية ، باعتبارها أكبر مركز حضري في الأرض المحتلة ، تهيمن عليه الأنشطة التجارية وأنشطة الخدمات الأخرى المتصلة بها ، وبقيت الصناعة صغيرة الحجم وتوقفت عن النمو منذ الاحتلال الاسرائيلي . وهيكل الصناعة في القدس الشرقية مشابه لهيكلها في الضفة الغربية ككل . واستخدم نحو ٣٧٠ مصنعا مجتمعة ٢٠٢٨ عاملا في عام ١٩٨٧[٦٥] . وهذا يعني متوسط حجم يبلغ ٥,٤ عامل/وحدة صناعية ؛ أي أكبر قليلا من الحجم الموجود في بقية الضفة الغربية . ويضم فرع الأغذية والتبغ وحدات صناعية متوسط حجمها أكثر من ١٢ عامل لكل وحدة وذلك بالمقارنة مع ما يقل عن ٥ عامل/وحدة في معظم الفروع الأخرى . والفروع التي توجد بها أعلى حصة من العمالة هي المعادن ومنتجات الالومنيوم ، تليها ملبوسات القدم والنسيج ، فالمنتجات الغذائية والتبغ ، فالمنتجات الخشبية فمواد البناء .

٥٥ - وقد لوحظ مؤخرا أن "التنمية الصناعية (الفلسطينية) في القدس الشرقية كانت محدودة جدا . ففي أغلب الأحيان ، يمكن لهذا القطاع أن يتميز بالورش الصغيرة المشتغلة بعمليات انتاج صغيرة الحجم الى حد ما ..."[٦٦] . وبالاضافة الى القيود العامة التي تكبل الصناعة الفلسطينية ، فقد كان من بين المعوقات الهامة للتنمية الصناعية الفلسطينية في القدس الشرقية عدم وجود مناطق صناعية تؤوي الصناعة الفلسطينية . وتستفيد الصناعات الاسرائيلية في القدس من أربع مناطق صناعية جديدة حسنة التجهيز أنشئت منذ عام ١٩٦٧ ، اثنتان منها في مناطق من القدس الشرقية يغلب فيها الوجود الفلسطيني . غير أنه لم يخصص للصناعة الفلسطينية سوى منطقة واحدة كانت موجودة قبل عام ١٩٦٧ ، بالاضافة الى منطقة لورش اصلاح المركبات . وفيما عدا ذلك ظل توزيع مناطق التصنيع في القدس الشرقية على ما كان عليه . "استمرت معظم الصناعات التحويلية متركزة داخل أسوار المدينة القديمة في عشرات من الوحدات الصغيرة المتناثرة ..."[٦٧] . وتعاني الصناعة الفلسطينية في القدس الشرقية أيضا من عدد من الأوضاع الشاذة . إذ تحرم من المنح الحكومية ، ولا تستطيع جمع التمويل المطلوب للتوسع ، وتعتمد الى حد كبير على المواد الخام المستوردة ، وتفرض عليها

معدلات ضريبة بلدية مرتفعة نسبيا ، وتحجمها الصناعة الاسرائيلية في الأسواق المحلية . وقد أجبرت هذه البيئة غير المواتية كثيرا من المنشآت الفلسطينية على الانتقال الى خارج حدود المدينة مما يتيح لها العمل بمستوى أقل من التكاليف الثابتة وغير ذلك من التكاليف .

٥٦ - واعتبارا من عام ١٩٨٨ ، أثرت عوامل جديدة على أداء الصناعة الفلسطينية في الأرض المحتلة ، هي التدابير الاسرائيلية والمبادرات الفلسطينية لتدعيم القاعدة الانتاجية للاقتصاد المحلي . وقد استمر النشاط الصناعي في عام ١٩٨٨ بالرغم من الصعوبات العملية في تنفيذ ترتيبات التعاقد من الباطن ومن اجراءات حظر التجول وفرض الحظر على النقل مما أعاق امداد الأسواق الاسرائيلية وأسواق الصادرات بالمنتجات ، والعقوبات الجماعية الاسرائيلية التي عرقلت حصاد محصول طيب آخر من الزيتون وتجهيزه . وقد أبلغ رجال الصناعة الفلسطينيون بأن كثيرا من الشركات الفلسطينية في أوائل عام ١٩٨٨ ، "استبعدت تقريبا من الأسواق لأن منتجات اسرائيلية نوعيتها أفضل أغرقت الأسواق وبيع الكثير منها تحت أسماء تجارية عربية"(٦٨) . وأحدثت الحملات الاسرائيلية المكثفة لجمع الضرائب في جميع أنحاء الأرض المحتلة ضغوطا حادة بوجه خاص على رجال الصناعة الفلسطينيين الذين لا يستطيعون تجنب دفع الجبايات التي تفرضها السلطات خوفا من اغلاق منشآتهم أو حرمانهم من أذون الاستيراد والتصدير . وأوضح صاحب مصنع كبير في قطاع غزة أنه "اعتدنا في الماضي أن نتقدم بميزانيتنا السنوية موقعة من محاسب ، وكانت السلطات تقبلها . ولكنها تفرض علينا الآن مبالغ تقدرها بنفسها ولا نستطيع أن نحاجها فيها ؛ واذا لم ندفع فان الفائدة تقفز الى ٥٠٠ شيكل اسرائيلي جديد لكل ١٠٠ شيكل شهريا"(٦٩) .

٥٧ - وكانت هناك أيضا دينامية أخرى لها تأثيرها منذ بدء الانتفاضة وتنطوي على تفضيل استهلاكي قوي للمنتجات الفلسطينية المتاحة بدلا من تلك المستوردة من اسرائيل(٧٠) . وهذه المبادرة ، بمساعدتها على القضاء على آثار المنافسة غير المتكافئة في الأسواق المحلية ، ستشجع الانتاج الصناعي الفلسطيني بشكل مباشر وتتيح للمنتجين أن يوطدوا أقدامهم في الأسواق المحلية ، مع احتمال التعاقد على مبيعات تقدر بمئات عديدة من ملايين الدولارات .

٥٨ - وتعتمد الكثير من الصناعات الفلسطينية ، وخاصة تلك التي تنتج المشغولات اليدوية ، والمواد المتصلة بالانشاءات ، والملابس والبضائع ، على علاقات الانتاج أو التسويق الوثيقة مع اسرائيل ، وقد واجهت صعوبات بالغة في المحافظة على عملياتها في عام ١٩٨٨ . وفي نفس الوقت حققت صناعات أخرى بعض النجاحات ، وهو اتجاه اتضح بجلاء في التوسع السريع في الانتاج والعمالة في كثير من المصانع الفلسطينية

"الكبيرة الحجم" نسبيا التي تنتج المواد الغذائية ، والمشروبات الخفيفة ، والتبغ ، ومواد التنظيف وأدواته ، ومواد التجميل ، والأدوية ، والبطاريات ، والورق والمنتجات الصحية ، بالاضافة الى بعض الملابس . وأبلغت بعض المصانع الفلسطينية عن زيادة في المبيعات تصل الى ٥٠ في المائة تزامنت مع هبوط بنفس النسبة في مبيعات البضائع الاسرائيلية المماثلة في الأرض المحتلة . وفي بعض الحالات ، أنشئت مصانع جديدة لتلبية الطلب المحلي الذي كانت تغطيه المنتجات الاسرائيلية فيما سبق ، واشتغلت مصانع أخرى ثلاث أو أربع نوبات يوميا أو اشترت معدات مستعملة من شركات اسرائيلية أشهرت افلاسها ، في حين أثمرت الابتكارات التكنولوجية المحلية خطوط انتاج جديدة تنافسية من أجل الأسواق المحلية وأسواق التصدير .

٥٩ - وعلى الرغم من ارتفاع أسعار المواد الخام في أعقاب التخفيضات الأخيرة في أسعار العملة الاسرائيلية ، فقد حافظت الصناعات التحويلية الفلسطينية على مستويات أسعارها أو زادتها بشكل هامشي لا غير . وارتفعت الرواتب بشكل يتمشى مع تخفيض قيمة الدينار الأردني ، وحصل العمال على رواتبهم كاملة بغض النظر عن الاضرابات وأيام الاغلاق التي ذكر أنها خفضت المتوسط الشهري لأيام العمل الأسبوعية خلال عام ١٩٨٨ من ٣٦ الى ١٤ يوما . وبالتالي ، فقد انخفضت هوامش الربح الصناعية انخفاضا حادا . "بيد أن أصحاب المصانع الفلسطينية يبدون راضين بالتحول في الاتجاهات السوقية ، ويحاجون بأنه قد تم انجاز اختراق كبير لا رجعة فيه في الأسواق الفلسطينية"(٧١) .

٦٠ - ومهما كان استصواب هذه التحولات الجديدة في أنماط التسويق الفلسطينية والتي تؤذن ببدء نهج مستقل في التعامل مع مشاكل القطاع الصناعي الفلسطيني ، فينبغي النظر اليها في السياق الأعرض للأداء الاقتصادي واشتراطاته الأساسية المتباينة . ففي حين أن من المؤكد أن تؤول تلك التحولات على أنها عناصر هامة في سياسات "الدفاع عن النفس" الفلسطينية منذ الانتفاضة والتي تستهدف المساعدة على إعادة توطيد قاعدة انتاجية محلية أوهنت الى حد بعيد ، فإن عددا من القيود تفرض نفسها على تلك العملية ، وتشمل حجم السوق المحلية الصغير نسبيا بالنسبة لبعض المنتجات ، والعجز عن انتاج ضرب من السلع يجري استيرادها في الوقت الحاضر ، ونقص المواد الخام المحلية ، والمعدات العتيقة ، والاستثمارات المنخفضة في كثير من الفروع ، والأرباح المحدودة التي تثبط الاستثمارات الجديدة ، والتسهيلات المالية والائتمانية المحدودة ، وعدم ملاءمة ترتيبات النقل والتسويق ، وعدم كفاية مراقبة الجودة والاهتمام بالتعبئة في بعض الفروع ، وسياسات التنسيق الضعيفة بشكل عام داخل القطاع وداخل الاقتصاد ككل .

٦١ - وعلى الرغم من تلك المشاكل ، فلا يزال هناك مجال كبير لتطوير وتدعيم تلك الاتجاهات العملية والايجابية التي ميزت الاداء الصناعي الفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ .

ويمكن للمساعدات الدولية أن تعين الصناعة الفلسطينية والمنظمين الفلسطينيين في الأرض المحتلة على علاج تلك المشاكل بفاعلية . ويمكن تركيز تلك المساعدات ، على وجه الخصوص ، على بناء المؤسسات والخبرة الفنية المطلوبة لترشيد الاستثمارات وقرارات التوسع في الصناعة وتحديد أولوياتها بطريقة منسقة في الاطار الشامل للسياسة الاقتصادية . ويظل التعرف على الأسواق التصديرية الجديدة للسلع الفلسطينية وتقديم المساعدة التقنية في مجال التسويق ، وتوفير تقنيات تحسين الانتاج ، شروطا أساسية اضافية لتنمية امكانات الصناعة الفلسطينية . كما تتطلب قضايا من قبيل التمنطق ، والتسهيلات المالية ، والطاقة والبنية الأساسية المادية اهتماما عاجلا .

جيم - السكان والعمالة والاستخدام (٧٣)

٦٢ - كان انخفاض معدلات الهجرة منذ عام ١٩٨٣ من الأرض الفلسطينية المحتلة عاملا هاما في الزيادة الأخيرة في النمو السكاني الفلسطيني . فقد ازداد سكان الضفة الغربية منذ عام ١٩٨٣ بمعدل سنوي يبلغ ٣,٤ الى ٣ في المائة ، مقابل معدلات تقل كثيرا عن ٣ في المائة في السنوات السابقة . وفي قطاع غزة كان النمو السكاني منذ عام ١٩٨٣ يتجاوز ٣ في المائة سنويا الى حد بعيد ، أي أعلى من معدلات النمو السائدة قبل ذلك التاريخ . وقد اختلف النمو السكاني في القدس الشرقية نوعا ما ، حيث كان المعدل يتجاوز ٣ في المائة بكثير حتى عام ١٩٨٠ ليهبط الى أقل من ٣ في المائة منذ ذلك الحين . ويمكن ارجاع هذا الاتجاه الى انخفاض معدل المواليد الفلسطينيين في البيئة الحضرية للقدس الشرقية ، بالاضافة الى انتقال سكان القدس الشرقية الفلسطينيين الى المناطق القريبة خارج الحدود البلدية للمدينة حيث يسهل الحصول على أراضي للانشاءات السكنية وبتكلفة أقل ، وحيث معدلات الضرائب البلدية أقل نسبيا . وفي عام ١٩٨٧ بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة ١ ٥٦٠ ٠٠٠ على الأقل ، يعيش ٥٥ في المائة منهم في الضفة الغربية و٩ في المائة في القدس الشرقية و٣٦ في المائة في قطاع غزة . وتقدر التوقعات الاسرائيلية الرسمية لعام ٢٠٠٣ اجمالي السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بما يبلغ ٣ ٢٧٥ ٠٠٠ نسمة . ويحتاج الأمر في ضوء معدلات النمو السكاني الحالية ، بالاضافة الى الوظائف المطلوبة لاستيعاب العدد الضخم من المتعطلين عن العمل ، الى ١٦ ٠٠٠ وظيفة جديدة للملتحقين الجدد بالقوة العاملة في عام ١٩٨٨ .

٦٣ - وفي عام ١٩٨٧ بلغت القوة العاملة في الأرض المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) ٣٨٤ ٠٠٠ شخصا . ويعني ذلك معدل نشاط خام مقداره ٣٨,٥ في المائة في مقابل ٣٤ في المائة عام ١٩٨٠ . والمعدل أقوى بشكل عام في الضفة الغربية منه في قطاع غزة ، وهو اختلاف ناجم عن وجود فرص عمالة أقل للنساء في القطاع وبالتالي معدل نشاط خام أقل . وفي عام ١٩٨٦ بلغ عدد القوة العاملة الفلسطينية في القدس

الشرقية ٠٠٠ ٣٥ شخصا مما يكشف عن معدل نشاط خام يبلغ ٣٢,٨ في المائة وهو أقل من معدلات بقية الأرض المحتلة . وتعكس الزيادة العامة في مشاركة القوة العاملة الفلسطينية منذ أوائل الثمانينات أثر انخفاض الهجرة الى الخارج بحثا عن العمل بأكثر مما تعكس زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة . وبينما شكلت النساء ، في الحقيقة ، ١٦ في المائة من اجمالي القوة العاملة في عام ١٩٧٠ ، فإن هذه النسبة انهارت الى ٩,٥ في المائة في عام ١٩٨٧ ، وهبط معدل النشاط النسائي الخام من ١١ في المائة عام ١٩٧٠ الى ٧ في المائة عام ١٩٨٧ .

٦٤ - وتوضح التقديرات الاسرائيلية انخفاضا فيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ في العدد الاجمالي للفلسطينيين في الأرض المحتلة المسجلين رسميا كمتعطلين وفي نسبتهم (٢,٣ في المائة في عام ١٩٨٧) ، رغم أن مصادر أخرى تبين مستوى أكبر من البطالة الصريحة والمقنعة في الأرض المحتلة(٧٣) . وقد سجلت البطالة في القدس الشرقية رسميا بما يزيد عن ٤ في المائة ، وهو معدل أعلى من ذلك المعلن بالنسبة لبقية الأرض المحتلة .

٦٥ - وفي عام ١٩٨٧ ، لم يتمكن سوى ٦١ في المائة (أو ٠٠٠ ١٦٩ شخصا) من المستخدمين الفلسطينيين القاطنين في الأرض المحتلة (باستثناء القدس الشرقية وأولئك الذين هاجروا الى الخارج بحثا عن عمل) من العثور على عمل في الاقتصاد المحلي . ومن هؤلاء ، استخدم ٢٣ في المائة في الزراعة و١٧ في المائة في الصناعة و١١ في المائة في التشييد و٤٩ في المائة في الخدمات العامة والتجارة والنقل والخدمات المتصلة بها مجتمعة . وحيث إن حصة الزراعة في الاستخدام قد تضاءلت باطراد منذ الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية ، فإن الاستخدام في التشييد والخدمات قد ازداد بشكل ملحوظ ، مع تقدم الاستخدام الصناعي بشكل طفيف .

٦٦ - وتسافر نسبة ٣٩ في المائة المتبقية من أولئك المستخدمين بصفة يومية أو موسمية أو غير منتظمة الى أماكن العمل في اسرائيل ومستوطناتها في الأرض المحتلة . ويسمح هذا المعدل للعمل في اسرائيل ، وهو أعلى معدل يتم بلوغه ، للعمال المهاجرين بضمان عمل يكفي للمحافظة على مستويات المعيشة الكفافية ، إلا أنه لا يوفر لهم استخداما كاملا على مدار العام . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل يساهمون بشكل منتظم في مخططات التأمينات الوطنية الاسرائيلية بدون أن يتمتعوا بالمزايا التي تقدم للعمال الاسرائيليين في الظروف المتماثلة . ومن بين ٠٠٠ ١٠٩ فلسطيني كانوا مستخدمين في عام ١٩٨٧ في اسرائيل ، كان ١٤ في المائة يعملون في الزراعة و١٨ في المائة في الصناعة و٤٦ في المائة في التشييد و٢٢ في المائة في الخدمات ، وهي نسب لم تتغير منذ السبعينات إلا بشكل طفيف . ويستخدم الفلسطينيون القاطنون في القدس الشرقية بالدرجة الأولى في التجارة والنقل والخدمات

الشخصية والخدمات الاخرى (٤٣ في المائة في عام ١٩٨٥) ، والخدمات العامة (٣٩ في المائة) ، والصناعة والكهرباء (١٥ في المائة) ، والتشييد (١٤ في المائة) . وهذه النسب ، والتي تختلف بشكل ملحوظ عن تشكيل القوة العاملة في بقية الأرض المحتلة (وخاصة بالنسبة لعدم وجود عمالة زراعية كلية) تمثل القوة العاملة الحضرية تمثيلا صادقا ، والتي تتجه بالدرجة الأولى الى الانشطة التجارية والانشطة المتصلة بها .

٦٧ - وقد كان التحول الرئيسي في أنماط الاستخدام منذ عام ١٩٨٨ في حجم وتشكيل القوة العاملة الفلسطينية المشتغلة في اسرائيل . ورغم أن البيانات الشاملة غير متاحة ، فإن مستويات وآثار "تغيب" العمال كانت هامة . وبمنتصف عام ١٩٨٨ ، كان على الأقل ٣٠ في المائة من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون من قبل في اسرائيل (باستثناء الفلسطينيين من القدس الشرقية) قد انسحبوا تماما من وظائفهم هناك (٧٤) . وتحدد تقديرات أخرى أحدث ، اسرائيلية وفلسطينية على حد سواء ، معدلا أعلى للتغيب يتراوح بين ٣٢ الى ٤٠ في المائة (٧٥) . ويمكن ملاحظة أثر قطاعي تفاضلي للتغيب ، حيث يوجد أعلى معدل في قطاع التشييد الاسرائيلي ويبلغ نحو ٤٠ في المائة يليه ٣٢ في المائة في الصناعة و٣٠ في المائة في كل من الزراعة والخدمات (٧٦) . وبالتالي ، فمن الممكن أن يتوقع أنه بنهاية عام ١٩٨٨ ، لن يستمر سوى ما يقل عن ٧٠ في المائة (٠٠٠ ٧٥ شخص) من القوة العاملة الفلسطينية المستخدمة في اسرائيل في العمل هناك ، وهو مستوى لم يشاهد منذ عام ١٩٨٠ . ولا تتوافر في الوقت الحالي بالنسبة لمعظم القوة العاملة "العائدة" غير الماهرة الى درجة كبيرة بدائل محلية للاستخدام المجزي وذلك بسبب القيود الاسرائيلية على توسع قطاع الانتاج . وتقلصت أيضا فرص التوظف في الدول العربية . وكان الانشغال بالتدفق غير النظامي للعمالة الفلسطينية عاملا هاما في الاتجاهات الرامية الى مواصلة تخفيض تدفق تلك العمالة . وقد اعتمدت السلطات الاسرائيلية مؤخرا تدابير لاستيراد العمال الفلسطينيين من الأرض المحتلة على أساس انتقائي وذلك بتطبيق ضوابط صارمة ، تشمل جوازات المرور وأذون العمل وترتيبات الانتقال المقيدة ، وذلك للتحكم في تدفقهم الى اسرائيل وتنقلاتهم داخلها (٧٧) . ومن المحتمل أن تزيد تلك الممارسات من انخفاض عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل من خلال انهاء ترتيبات العمل "غير النظامية" .

٦٨ - ويشير الهيكل الحالي للقوة العاملة الفلسطينية الى زيادة في القوة العاملة المحلية في عام ١٩٨٨ تقدر بنحو ٠٠٠ ٣٤ "عائد" بالاضافة الى نحو ٠٠٠ ١٦ ملتحق جديد ، وهو ما يعادل نمو شامل في القوة العاملة المحلية يبلغ نحو ٠٠٠ ٥٠ عامل (٣٠ في المائة) عن مستوى عام ١٩٨٧ البالغ ٠٠٠ ١٦٩ عامل . ويشكل ذلك تحديا جديا للقطاعات الفلسطينية المحلية ، التي من المؤكد أن تتعرض طاقتها على استيعاب العمالة ، مهما جرى تدعيمها بالمبادرات في الزراعة والصناعة ، لاجهاد يفوق قدراتها

بسبب ذلك التدفق ، وخاصة في الحالة الاقتصادية الحرجة التي برزت في الارض المحتلة منذ عام ١٩٨٧ ، ولقد أبلغ بالفعل عن بطالة واسعة الانتشار رغم أن أصحاب العمل المحليين يحاولون تجنب فصل العمال تحت الضغوط الاقتصادية المتنامية . وما لم يحدث أي تحسن هام في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لزيادة العمال والانتاج المحليين في عام ١٩٨٩ ، فإن التغيب المتصاعد وحده يمكن أن يؤدي الى خسارة صافية في الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني تقدر بنحو ١٨٠ مليون دولار من حيث دخل عوامل الانتاج (٧٨) .

٦٩ - وتؤكد هذه التطورات من جديد أهمية التوصيات الواردة في التقارير والدراسات التي سبق أن أعدها الاونكتاد ، والتي تدعو ، من جملة أمور ، الى العمل بهمة على خلق فرص عمالة محلية لتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية والى الانتفاع بشكل منتج من العمالة في القطاعات المحلية ذات الاولوية . وتستحق الشدائد الخاصة التي واجهتها قطاعات القوة العاملة الاكثر عوزا ، وخاصة أولئك القاطنين في قطاع غزة والاشخاص المتعطلين عن العمل منذ الانتفاضة ، أن تولى عناية خاصة . كما أن عدم وجود نظام للضمان الاجتماعي والامتيازات التأمينية في الارض المحتلة بالنسبة للفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل يشكل مجالا هاما للقلق يتعين تناوله بجدية في سياق الاصلاح المالي في الارض المحتلة من أجل كفالة رفاهة القوة العاملة الفلسطينية وتحسين ظروف عملها .

دال - المال: النقود والنشاط المصرفي والتطورات الضريبية

٧٠ - اقترن التدهور في الظروف الاقتصادية الفلسطينية في عام ١٩٨٨ بضغوط مالية متنامية في الارض المحتلة . وخضع أداء النظام المالي غير الملائم لمزيد من القيود بفعل تخفيض العملتين الرئيسيتين المتداولتين في الارض ، والتحديدات الجديدة للتدفقات والوساطة الماليين ، والضرائب الباهظة المفروضة على سكان تنوء كواهلهم بالفعل بالاعباء الثقيلة . وفي حين أن معظم تلك التدابير تعتبر جزءا من السياسات الاسرائيلية المتبعة في سياق الانتفاضة الفلسطينية ، فإن التدابير الاخرى تعكس التطورات في الاقتصادات المجاورة التي لها تأثير مباشر على الاحوال الاقتصادية في الارض المحتلة . وقد أبرز ذلك من جديد الطابع السريع التأثر للقطاع المالي في الارض المحتلة وتعرضه لعوامل خارجية دون أن يكون متاحا له سوى النذر القليل من السبل لحماية مصالح الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته .

٧١ - واعتبارا من منتصف عام ١٩٨٨ بدء الدينار الاردني ، وهو العملة الرئيسية المستخدمة في المعاملات والمدخرات في الارض المحتلة ، يفقد قيمته مقابل الشيكل الاسرائيلي (العملة الرئيسية الاخرى في الارض المحتلة) والدولار الامريكي . وكان ذلك

تطورا غير متوقع بالنسبة لسكان الارض المحتلة الذين اعتمدوا منذ عام ١٩٤٨ على شبا العملة الاردنية في معظم تعاملاتهم التجارية والشخصية . وكان أول انهيار في قيما الدينار بنسبة ١٠ في المائة ، رغم أن عمليات الهبوط التالية حتى أوائل عام ١٩٨٩ وصلت بانخفاض قيمة الدينار الى نحو ٤٠ في المائة من مستواه قبل عام ١٩٨٨ مقابل الشيكل والدولار (٧٩) . وبحلول آذار/مارس ١٩٨٩ ، بدا أن الاجراءات التي اتخذتها سلطات النقد الاردنية نجحت في وقف التدهور وتثبيت سعر صرف الدينار . وبالاضافة الى مناخ عام ١٩٨٨ الاقتصادي المتقلب عموما ، فإن الانهيار في قيمة الدينار يتصل أيضا بعوامل في الارض المحتلة . وتشمل تلك العوامل تدفقا للدينار الى الارض حيث استلزم تضاؤل المصادر المحلية للدخل السحب من المدخرات المحتفظ بها محليا وفي أماكن أخرى ، وتحويل الدينار الى دولار بل والى شيكل اسرائيلي ، ومضاربات الصيارفة وغيرهم التي فاقمت من عملية تحويل الشيكل الى دينار فدولار فشيكل التي كانت سائدة فيما سبق . وقد عانى الفلسطينيون أيضا من انخفاض القيمة الشرائية للشيكل بعد تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية بنسبة ١٥ في المائة في أوائل عام ١٩٨٩ وارتفاع أسعار الاغذية الاساسية وغيرها من الواردات من اسرائيل .

٧٢ - وفي نفس الوقت ، أدت القيود الاسرائيلية المفروضة على تدفق الاموال الى الارض المحتلة وعلى المرافق المصرفية الوطنية الى زيادة اجهاد الموارد المالية الفلسطينية التي استنزفت فعلا . ففي أوائل عام ١٩٨٨ ، حددت السلطات من المبالغ المحولة شهريا الى الارض لتكون ٠٠٠ ١ دولار للشخص الواحد ، وفي نهاية عام ١٩٨٨ خفض هذا الحد أكثر من ذلك ليصبح ٤٠٠ دولار . ويجب الحصول على تصريح خاص من السلطات العسكرية بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز تلك الحدود يوضح مصدر التحويل والغرض منه . وتنطبق تلك القيود على الافراد ودوائر الاعمال والمؤسسات على قدم المساواة ، وقد طلب من المنظمات الدولية أن تخضع تحويلاتها الى الارض المحتلة لاشراف السلطات الاسرائيلية الوشيق (٨٠) .

٧٣ - وكذلك حدت قيود اسرائيلية أخرى من الخدمات المصرفية الضئيلة المتاحة في الارض . ورغم إنه سمح لبنك القاهرة - عمان الذي أعيد فتحه مؤخرا بأن يفتح فرعيه الثاني والثالث في الارض المحتلة في عام ١٩٨٨ ، فلا تزال الموافقة على فتح فرع آخر معلقة في منتصف عام ١٩٨٩ . وعلى الرغم من تلك التطورات ، لم يستطع البنك أن يمد جميع خدماته الى الزبائن ، ولا يستطيع التعامل في صفقات تغيير النقد الاجنبي . ومصرف فلسطين في قطاع غزة تقيده بالمثل التدابير الاسرائيلية . وأغلقت مكاتب "البنك العربي المحدود" في الضفة الغربية ، التي كانت تقدم خدمات مصرفية محدودة للزبائن المحليين (رغم أنها لم تكن تقبل الودائع) ، وذلك الى أجل غير محدد بواسطة أمر عسكري اسرائيلي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . كما أغلق عدد من الصيارفة

أعمالهم أيضا نتيجة للازمة المالية في الارض المحتلة . فالظروف الصعبة المرتبطة بتشغيل تلك المؤسسات المحلية تجعلها عاجزة عن تلبية الاحتياجات الائتمانية وغيرها من الاحتياجات المالية الضخمة للاقتصاد الفلسطيني في الارض المحتلة الذي يتدهور بسرعة . وفي غضون ذلك ، انسحب الكثير من الـ ٢٣ فرعا من فروع المصارف الاسرائيلية من الارض المحتلة .

٧٤ - وفي نفس الوقت ، صعدت السلطات الاسرائيلية من جهودها لاجبار الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة على دفع الضرائب والغرامات . وقد حض على ذلك "الثورة على الضرائب" في أوساط الفلسطينيين منذ الانتفاضة . فقد جرى تجنب دفع الضرائب للسلطات الاسرائيلية بقدر الامكان بالنظر الى التدابير الاسرائيلية الجافة لجمع الضرائب . وترجع جذور هذه الحركة الى الرأي القائل بأن تلك الجبايات غير مشروعة ولا تتسق مع التخفيضات في المستوى الواطئ أصلا لما ينفق من الميزانية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية . وقد استندت تقديرات السلطات للدخول المفترضة في عام ١٩٨٨ الى الايرادات الضريبية في العام السابق والذي تجاوزت فيه مستويات الدخل الفعلية المكتسبة مستويات عام ١٩٨٨ الى حد كبير . وفي نفس الوقت ، فرضت الضرائب على أعمال كانت قد أفلست بالفعل في ظل الظروف السائدة . ومنذ عام ١٩٨٨ ، أخذت السلطات الاسرائيلية تضع اجراءات صارمة لانفاذ الضرائب ، بما في ذلك الفحوص الموقعية و"الغارات الضريبية" التي تقدم بها السلطات العسكرية والضريبية على منشآت الاعمال . ولا تصدر الآن معظم الوثائق الرسمية والاذون وجوازات السفر إلا بعد تقديم "شهادة تصفية ضريبية" صادرة عن السلطات الضريبية الاسرائيلية تثبت دفع الطالب لضرائب الدخل والعقارات ، وضرائب القيمة المضافة ، ورسوم الاستيراد ، وجبايات أخرى عديدة تفرضها سلطات الاحتلال (٨١) .

٧٥ - ومن المتوقع أن يعوض الهبوط في الايرادات الناجم عن عدم دفع الضرائب عن طريق تدابير أكثر عنفا لجمع الضرائب تتبعها سلطات الاحتلال . وفي حين أن تلك التدابير قد فسرت رسميا بأنها ضرورية لتغطية ميزانية الادارة المدنية ، فإن تلك الادارة قد خفضت بعض الخدمات الاساسية منذ الانتفاضة ، بما في ذلك الصحة والتعليم والمصروفات الادارية . وقد كرر مراقبون اسرائيليون مؤخرا التأكيد على أن الايرادات الاسرائيلية من الارض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تفوق المصروفات على الدوام . "ليست المناطق عبئا على دافع الضرائب الاسرائيلي ، ففي مقابل المبالغ التي تجمعها وزارة المالية الاسرائيلية شهريا وسنويا من قاطني المناطق ، لا تحصل تلك المناطق على أي شيء في شكل خدمات عامة أو مزايا اجتماعية" (٨٢) .

٧٦ - ولقد شعرت معظم قطاعات الاقتصاد والشعب الفلسطينيين بالفعل بوطأة تلك القيود الجديدة . وقد أجهدت الموارد المالية الفلسطينية بسبب الانخفاض القاسي في القوة الشرائية للدخول والمدخرات ، والارتفاع في أسعار السلع الاساسية الرئيسية ، وانخفاض مستويات الدعم المالي الخارجي ، واقترن ذلك بتصعيد في اعتصار مزيد من الايرادات عن طريق الضرائب والجبايات والغرامات وانخفاض في المصروفات الموازنية . ونتيجة للانخفاض السريع الاخير في قيمة العملات المتداولة ، فإن الصادرات الفلسطينية ، وكثيرا ما تنطوي على مواد خام أو تكاليف انتاجية تدفع قيمتها بالدولار ، إما أن تصبح أعلى سعراً ومن ثم أقل قدرة على المنافسة ، أو تكبد المنتجين والمصدرين خسائر إذا لم تكيف الاسعار أو تنشأ تدابير تعويضية أخرى .

٧٧ - وفي غضون ذلك ، يجد المصدرون أنفسهم مكبلين بشكل قاس بالقيود المفروضة على إعادة حصائل الصادرات إلى البلاد والشروط المتعلقة بها . ولقد شهدت دوائر الاعمال والافراد القيمة الحقيقية للدخل والمدخرات والارباح تنخفض بما يقرب من النصف منذ منتصف عام ١٩٨٨ ، في حين أن الترتيبات التعويضية في اسرائيل والبلدان المجاورة حمت المستهلكين المحليين من جانب من آثار انخفاضات قيمة العملة . "سيتعين على سكان الاراضي ، الذين يفتقدون الوظائف والمدخرات ويضطرون لدفع أسعار أعلى ، أن يرضوا بهبوط في مستويات المعيشة يبلغ ٥٠ في المائة" (٨٣) .

٧٨ - وقد اضطرت بعض المؤسسات والاعمال الفلسطينية أن تغلق أبوابها وتطرد مستخدميها بسبب الازمة المالية الحالية . ولا تزال الثقة في العملة الاردنية ، التي كانت مفضلة في وقت ما على الدولار . قوية على الرغم من التحولات الاخيرة في الافضلية صوب أصول أخرى وعلى الرغم من وطأة ممارسات المضاربة . وبالنظر إلى عدم كفاية النظام المصرفي ، فإن اغلاق مكاتب الصرافة في الضفة الغربية قد أضعف من دور الوساطة المالية غير الرسمية في الارض المحتلة ، وهو دور كانت له أهميته ذات يوم . وتشير تلك القيود ، مقترنة مع عدم الكفاية الكامنة للهياكل المالية القائمة ، إلى الحاجة الماسة إلى تخفيف حدة التدابير الاسرائيلية المتنامية وإلى اصلاح النظامين النقدي والمالي الفلسطينيين حسبما اقترح الاونكتاد باسهاب في التوصيات الواردة في تقاريره السابقة المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية (٨٤) . ومن جديد ، تؤكد التطورات الاخيرة المصاحبة للانتفاضة الفلسطينية والاحوال الاقتصادية السريعة التدهور في الارض المحتلة أهمية تلك التوصيات واستمرار تعلقها الوثيق بتلك الامور .

هاء - <u>ميزان المدفوعات والتجارة والخدمات المتصلة بهما</u>

٧٩ - بحلول عام ١٩٨٧ ، كان وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني قد أصبح مجفوفا بالمخاطر بشكل خاص . وقد غطي عجز كبير في الحسابات الجارية (٢١٠ مليون دولار) بحساب رأس المال بواسطة زيادة التحويلات الصافية (١٣٠ مليون دولار) وحركات رأس

المال الصافية (٨٠ مليون دولار) إلى الأرض المحتلة . وترتب على هذا العجز أكبر عجز تجاري فلسطيني على الاطلاق (٦٥٥ مليون دولار) والذي تم تعويضه إلى حد ما بواسطة فائض في عائد العمالة والسياحة وخدمات أخرى (٤٤٥ مليون دولار) . وتمثل التجارة مع اسرائيل ٩٥ في المائة من العجز في السلع ومعظم الفائض في الخدمات . وقد تجاوزت القيمة الاجمالية لصفقات السلع والخدمات الفلسطينية مع اسرائيل عام ١٩٨٧ مبلغ ٣,١ مليار دولار أو ما يعادل ٨٥ في المائة من اجمالي الصفقات التجارية الفلسطينية . وقد خضع القطاع الخارجي الفلسطيني ، والذي كان ذات يوم متنوعا ويتمتع بإمكانات واسعة نسبيا في أسواق الصادرات ، للنفوذ الطاغي للاقتصاد الاسرائيلي .

٨٠ - وعززت التطورات في عام ١٩٨٨ تلك الاتجاهات وزادت من حدة المشاكل التي أشارت إليها الأمانة في دراستها لأداء التجارة الخارجية الفلسطينية والقيود التي تواجهها[٨٦] . وشهدت التجارة الخارجية الفلسطينية ، في سياق انخفاض النشاط الاقتصادي أثناء الانتفاضة ، نكسات خلال عام ١٩٨٨ بسبب القيود الجديدة التي فرضت على نظام للتوزيع والتسويق يعاني بالفعل من عدم كفايته . وقد اضطربت الخدمات ذات الصلة ، ولا سيما السياحة والتجارة الداخلية والنقل ، بوجه خاص خلال عام ١٩٨٨ حيث بلغت أعباء الانخفاض الحاد في النشاط والدخل ، والضرائب الباهظة ، والضربات التجارية وما تفرضه اسرائيل من حظر للتجول وقيود على الانتقالات ، مداها[٨٧] . وكانت الوطأة ثقيلة في مناطق الأعمال في القدس الشرقية التي كانت في عام ١٩٨٦ تضم ١ ٥٧٢ منشأة تجارية و١٣٦ مكتبا للخدمات المهنية والشخصية ، و٩٧ منشأة سياحية ، و٣٤ ورشة لاصلاح السيارات ، تستخدم مجتمعة نحو ٩ ٠٠٠ شخص أو نحو ٤٠ في المائة من القوة العاملة الفلسطينية في المدينة[٨٨] . وساهم الانخفاض الحاد في عدد الزائرين الأجانب والقلاقل المنتظمة في حدوث انهيار حاد في النشاط السياحي الذي يقدر بأنه هبط بنسبة ٩٠ في المائة عن مستويات عام ١٩٨٧[٨٩] . وانعكس ذلك في اغلاق المطاعم ووكالات السفريات وورش المشغولات اليدوية ومنافذ بيع التذكارات الصغيرة والتجزئة ، و٣٩ فندقا على الأقل من فنادق القدس الشرقية ، حيث ذكر أن معدلات الشواغر فيها أثناء ذروة الموسم السياحي ١٩٨٨/١٩٨٩ زادت عن ٦٥ في المائة[٩٠] . وقلصت التدابير الاسرائيلية خدمات النقل العام الفلسطينية ، وكان من بين تلك التدابير اشتراطات تجديد تراخيص المركبات وتسجيلها والتأمين عليها كجزء من الاجراءات المتزايدة الحدة لجمع الضرائب .

٨١ - وهناك تحولات هامة في أنماط التجارة الاسرائيلية - الفلسطينية في عام ١٩٨٨ ، بانخفاض مقداره ٣٠ في المائة في الواردات من اسرائيل (من ٩٣٠ مليون دولار إلى ٦٥٠ مليون دولار) و٢٧ في المائة من صادرات البضائع إلى اسرائيل (من ٣٠٤ مليون دولار إلى ٢٢٢ مليون دولار) و٤,٥ في المائة في حصائل صادرات الخدمات (من ٦٧٠ مليون إلى ٦٤٠ مليون دولار) . ورغم أن الانخفاض في صادرات الخدمات لم يكن بنفس حجم الانخفاض في تجارة البضائع ، فإنه يبدو أوضح بمقارنته بالتوقعات الاسرائيلية

الرسمية (فيما قبل عام ١٩٨٨) بزيادة صادرات الخدمات الفلسطينية إلى ٧٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ . وقد انخفض العجز الناجم في الحساب الجاري مع اسرائيل من ١٧٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٥٦ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، وهو مستوى تميزت به فترة منتصف السبعينات عندما كان الاداء الاقتصادي الفلسطيني في مستوى أقل من ذلك بكثير . والبيانات المتعلقة بأداء ميزان المدفوعات الفلسطيني مع بقية العالم ليست متاحة ، رغم أن العجز يمكن أن يكون أكبر بسبب انخفاض الايرادات من تجارة البضائع الفلسطينية وصادرات الخدمات العمالية والسياحة بغض النظر عن انخفاض المدفوعات في السلع والخدمات المستوردة من الخارج .

٨٢ - وفي حين أنه يمكن عزو الكثير من أسباب الانخفاض في واردات البضائع من اسرائيل وصادرات الخدمات العملية إليها إلى المبادرات الفلسطينية لتقليل الاعتماد على اسرائيل ، فإن العوامل الاخرى التي أشرنا إليها آنفا قد ساهمت أيضا في التكورات التي حدثت في عام ١٩٨٨ . وقد أوجد الانخفاض في الدخول والقوة الشرائية تدابير "تقشف أسرية" ومستويات استهلاكية أقل بصفة عامة في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ، مما شجع التدابير الرامية إلى خفض الواردات . وبالاضافة إلى تأثير انخفاض الاستهلاك المحلي على الصادرات من المنتجات الصناعية والزراعية فإنها قد تضررت بشكل جسيم بفعل القيود والسياسات التي استعرضناها من قبل .

٨٣ - ولم يقتصر الانخفاض في الصادرات الزراعية على التجارة مع اسرائيل ، والتي تستورد على أي حال كميات صغيرة نسبيا من السلع الاساسية الفلسطينية . فالذي أثار قلقا أكبر هو أن يلحق بالصادرات الفلسطينية إلى الاردن وعبره . وإلى بقية أنحاء العالم ضرر بسبب القيود الاسرائيلية على التجارة والظروف المرتبطة بذلك في أثناء الانتفاضة . وتشير البيانات المتاحة إلى أن الصادرات من المنتجات الزراعية إلى الاردن وعبره قد انخفضت في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ بسبب العوامل العديدة (التي استعرضناها في الجزء الاول) التي أثرت على الانتاج المحلي وانتقال السلع عبر جسور نهر الاردن (٩١) . وعلاوة على ذلك ، فإن أوجه القصور الجسيمة في البنيات الاساسية للتجارة الفلسطينية (من النواحي المؤسسية والمادية والتقنية) ، والتي رصدتها الامانة مؤخرا ، استمرت في تعويق الاقتصاد وامكاناته على تحسين أداء الصادرات (٩٢) .

٨٤ - ومن بين مجالات التجارة الداخلية التي تحمل دلائل واعدة بوجه خاص للمنتجين الزراعيين الفلسطينيين ترتيبات التعريفة التفضيلية التي تفيد الصادرات الفلسطينية إلى الجماعة الاقتصادية الاوروبية . وكان مصدرو الحمضيات في قطاع غزة أول من استفاد من هذا التطور الهام في الآفاق المرتقبة للصادرات الفلسطينية . وفي صيف ١٩٨٨ أبرم أول اتفاق تصديري مباشر بين المنتجين الفلسطينيين والمستوردين الاوروبيين ، وتلاه في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ اتفاق بين المنتجين الفلسطينيين والسلطات الاسرائيلية (٩٣) . وغطى الاتفاق كمية اجمالية تبلغ ٠٠٠ ١٦ طن من العنب والبرتقال

تنقل في ثلاث شحنات عبر ميناء أسدود الاسرائيلي في الفترة من ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨ ونيسان/ابريل ١٩٨٩ . واتفق على أن تسوق الحمضيات تحت الاسم التجاري GAZA TOP . ونص الاتفاق على أن يكون تسليم المنتجين "فوب" في ميناء أسدود ، في حين يرتب المستوردون عمليات المناولة في الميناء واستئجار السفن وتمويل وتوفير الصناديق الكرتونية المطلوبة للتسليم ، على أن تخصم التكلفة من حساب المبيعات . وبناء على ذلك ، منحت الادارة المدنية لمصدري قطاع غزة تراخيص تصدير ، وغادرت قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أول شحنة من الجريب فروت من انتاج قطاع غزة لتسوق مباشرة إلى بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحت اسم تجاري فلسطيني لأول مرة منذ أكثر من ٢٠ عاما (٩٤) . وبعد ذلك بقليل ، وقع المصدرون من منطقة أريحا في الضفة الغربية عقدا مماثلا لتصدير باذنجان وادي الاردن وحصلوا على تراخيص التصدير اللازمة (٩٥) .

٨٥ - بيد أن التطورات اللاحقة كانت مخيبة لآمال المصدرين الفلسطينيين . وقد أورد المصدرون عددا من العوامل باعتبارها مسؤولة عن النتائج غير المرضية لتلك الشحنات الأولى . وكان من بين تلك العوامل التأخير في شحن السلع بسبب مشاكل النقل عبر اسرائيل ، والفحوص الأمنية الصارمة التي تجريها السلطات الاسرائيلية في ميناء أسدود ، والتأخير في مواعيد النقل البحري ، وتلف السلع الناجم عن العبث بمرافق التثليج في السفن الاسرائيلية ، والتأخير دونما مبرر في تفريغ السلع في موانئ الوصول وفي توزيعها على أسواق الجملة خلال الفترة المحدودة في الاتفاق . وانخفاض الأسعار في الوقت الذي وصلت فيه السلع إلى الأسواق (٩٦) . وقدرت الخسائر التي تكبدها مصدرو قطاع غزة نتيجة لتلك العوامل ولتكاليف النقل والتخزين غير المتوقعة بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار (٩٧) . وطلب مصدرو الضفة الغربية تعويضا من شركات النقل البحري الاسرائيلية عن التلف المترتب على مرافق التخزين البارد غير السليمة (٩٨) ، في حين ناشد مصدرو قطاع غزة الجماعة الاقتصادية الأوروبية بانقاذ اتفاق التصدير ، مؤكدين أنهم أخطأوا في تقصيرهم في الاتفاق على أسعار دنيا للسلع . وفي حين أعلن مندوب الجماعة الاقتصادية الأوروبية في اسرائيل أن الجماعة أنشأت الاطار القانوني والسياسي لعملية التصدير ولا يستطيع "الدخول في تفاصيل المعاملات التجارية" ، فإنه أضاف بأن مصدري قطاع غزة أكدوا "أنهم حريصون بقدر حرص الجماعة على استمرار تدفق الصادرات" (٩٩) .

٨٦ - وقد أكدت هذه التطورات من جديد ، من جملة أمور ، الحاجة الماسة إلى توفير البنيات الأساسية اللازمة لترويج التجارة الخارجية الفلسطينية وتنميتها . وفي مقدمة الاجراءات الممكنة في هذا الصدد إنشاء مرفق تسويق فلسطيني في الأرض المحتلة قادر على ترويج الصادرات بفعالية والمساعدة في ترشيد الواردات وأنماط التجارة الداخلية . ويستجيب هذا الاقتراح لاحتياجات التنمية الفلسطينية ذات الأولوية ، ويعتبر مجالاً يستطيع الأونكتاد أن يكشف فيه جهوده لتوسيع المساعدة التشغيلية للشعب

الفلسطيني ، بالتزامن مع الجهود ذات الصلة التي تبذلها الجماعة الدولية والمنظمات المختصة مثل مركز التجارة الدولية . ومرفق بهذا التقرير بيان موجز بالتدابير التي اتخذتها أمانة الأونكتاد في هذا الصدد . ومن ناحية أخرى فإن التقرير والدراسة الذين أعدتهما الأمانة مؤخراً(١٠٠) يتضمنان تدابير شاملة للسياسات العامة لتنمية قطاع التجارة الفسطينية . ويمكن لهذه التدابير أن توفر مبادئ توجيهية عملية أخرى للاجراءات التي تقوم بها الجماعة الدولية والسلطات الوثيقة الصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة . وتشمل التدابير المقترحة ، من جملة أمور ، تطوير مرافق رقابة الجودة والرقابة الصحية ، وتحسين اجراءات التعبئة والمواد المستخدمة فيها ، وتعزيز سبل الوصول إلى الأسواق ، وإيجاد مرافق أفضل للنقل والتخزين ، وكفالة دور أبرز لغرف التجارة ، والتعاونيات ومرافق البحوث ، وتوفير تسهيلات مالية وائتمانية وافية قادرة على خدمة قطاع التجارة الفلسطينية .

الحواشي

(١) استخدمت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن "قضية فلسطين" تسمية "الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ..." لوصف المنطقة التي كان يشار اليها من قبل باعتبارها "الأراضي الفلسطينية المحتلة" . وتشير تسمية "الأرض المحتلة" في هذا التقرير إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ، ما لم ينص على خلاف ذلك (الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية . وقطاع غزة) .

(٢) للاطلاع على دراسة لدلالات السياسات والممارسات الاسرائيلية ، انظر: R. Shehadeh, Occupiers' Law-Israel and the West Bank (Washington D.C., Insututute for Palestine Studies, 1985); A.Qasim (ed), The Palestine Yearbook of International Law (Nicosia, Al-Shaybani Society of International Law, 1985); United Nations, The Legal Status of the West Bank and Gaza (New York, United Nations, 1982) .

(٣) انظر: شلومو جازيت ، "العصا والجزرة ، الحكم الاسرائيلي في الضفة الغربية" ، (نيقوسيا ، بيسان برس ، ١٩٨٦) .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

(٥) انظر التقارير السابقة لأمانة الأونكتاد عن هذا الموضوع ، وهي: "استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1065) ، ١٩٨٥ ؛ و"التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1102) ، ١٩٨٦ ؛ و"التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مع اشارة خاصة إلى القطاع المالي" (TD/B/1142) ، ١٩٨٧ ؛ و"التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مع اشارة خاصة إلى قطاع التجارة الخارجية" (TD/B/1183) ، ١٩٨٨ .

الحواشي (تابع)

(٦) D.Seger, "Israel and the economy of the areas" Haaretz, 20/4/88-5/5/88 (in Hebrew) .

(٧) · Jerusalem Post, 17/2/89

(٨) · International Herald Tribune, 16/5/89

(٩) · Jerusalem Post, 30/12/88

(١٠) The Israel Economist, March 1989; Jerusalem Post, 7/7/88, 15/7/88, 17/7/88, 15/8/88, 28/8/88, 19/12/88, 30/12/88, 1/2/89, 12/2/89, 17/2/89, 20/2/89, 28/2/89, 15/3/89, 29/3/89, 17/4/89, 8/5/89, 17/5/89, 19/5/89; Al-Fajr, 18/9/88, 25/9/88, 11/10/88, 23/10/88, 30/10/88, 26/12/88, 23/1/89, 27/3/89. 15/5/89; Time Magazing, 3/4/89; International Herald Tribune, 30/5/89 . Also see United States, Department of State, Country Reports on Human Rights Practices for 1988 (Washington, D.C., 1989), pp.1383-1386 .

(١١) د. حازم الشنار ، "الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة" ، (القدس ، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، ١٩٨٩) ؛ وعادل سمارة ، "الضفة الغربية وقطاع غزة: من احتجاز التنمية إلى الحماية الشعبية" ، (عكا ، دار الاسوار ، ١٩٨٨) ؛ ومركز يافا للتوثيق والاعلام ، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضة الشعبية على السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة" ، (القدس ، المركز ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) ؛ وعاطف علاونه "آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي" (دراسة غير منشورة ، آذار/مارس ١٩٨٩) ؛ وجامعة الدول العربية ، "المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السادسة والاربعون ، ملحق جدول الاعمال ، البند ٢ ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، (تونس ، الجامعة ، ٢٢-٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٩) ؛ G. Ryan, "Economic dimensions of the uprising", Middle East Report, November-December 1988, pp.38-41; J. Gabriel, "The economic side of the uprising", Journal of Palestine Studies, No.69, Autumn 1988, pp.198-213; A. Rigby, Economic Aspects of the Intifada (Jerusalem, PASSIA, 1988) .

(١٢) · Gabriel, op.cit., p.203

(١٣) · Ryan, op.cit., p.40

(١٤) Meron Denvenisti ، مستشهد به في Gabriel ، المرجع نفسه ، ص ٢٠٢ .

(١٥) جامعة الدول العربية ، المرجع نفسه ، ص ٣٠ ؛ وللحصول على معلومات أخرى عن المبادرات الفلسطينية يمكن الرجوع أيضا إلى البيانات الدورية التي تصدرها "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" التي يمكن الاطلاع عليها في "فلسطين الثورة" اعتبارا من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

الحواشي (تابع)

(١٦) · South Magazine, July 1988, p.32

(١٧) · The Israel Economist, February 1989, p.23

(١٨) · Jerusalem Post, 29/12/88

(١٩) · Jerusalem Post, 11/8/88

(٢٠) "الحياة" ، ١٩٨٩/٦/٢ .

(٢١) In Journal of Palestine Studies, No. 69, Autumn 1988, pp.279-283 .

(٢٢) · Ibid., pp.286-300

(٢٣) · Ibid...

(٢٤) · Financial Times, 8/2/89

(٢٥) جامعة الدول العربية ، المرجع نفسه .

(٢٦) المرجع السابق .

(٢٧) انظر: "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." (TD/B/1183) ، الفقرة ٨٨ ، و"التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/1) ، الفقرات ٢٧٩-٢٨٨ .

(٢٨) "Joint European Commission/Israel Conclusions on EXports from the Territories", Brussels, 7 December 1987 .

(٢٩) "Memorandum regarding Procedures for the export of agricultural produce by growers in the administered areas", Jersualem, 31 March 1988, in M. van den Top et.al., "Export of agricultural produce from the West Bank and the Gaza Strip", Report of a second mission sent by the Netherlands Government, July 1988, Part 2, annex II .

(٣٠) "Agreement between the Agricultural Cooperative Union and the Benevolent Society of Gaza, and the Israeli Government Inter-ministerial Committee", 10 October 1988 .

(٣١) · Ibid., item B.

(٣٢) · Ibid., item H.

(٣٣) للاطلاع على دراسة حديثة للدور الانساني الذي تقوم به الانروا في الارض المحتلة ، انظر: B. Schiff, "Between occupier and occupied: UNRWA in the West Bank and Gaza", Journal of Palestine Studies, No.71, Spring 1989, pp.60-75 .

(٣٤) انظر "التطورات الاقتصادية الاخيرة ... مع اشارة خاصة إلى القطاع المالي " (TD/B/1142) الفقرات ١٠٤-١٢١ ، و"التطورات الاقتصادية الاخيرة ... مع اشارة خاصة إلى قطاع التجارة الخارجية" (TD/B/1183) الجزء الثاني .

الحواشي (تابع)

(٣٥) يسمح الطابع الدوري الذي تتاح به البيانات وما تم مؤخرا من نشر التسلسل الزمني للأسعار الثابتة باستيفاء تغطية المؤشرات الاحصائية الرئيسية للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ ، بالاضافة إلى توفير معلومات عن التطورات منذ عام ١٩٨٨ . وما لم يذكر خلاف ذلك ، فإن البيانات الواردة أدناه لا تغطي القدس الشرقية المحتلة التي تستثنى من السلاسل الرسمية عن الارض الفلسطينية المحتلة .

(٣٦) ما لم يبين خلاف ذلك ، فقد استخرجت البيانات المعروضة في هذا القسم بالنسبة للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ من: (1) Israel, Central Bureau of Statistics, "Judea, Samaria and Gaza Area Statistics" (Jerusalem, CBS, 1985), Vol.XV, No. 1, pp. 168 and 175 for 1981-1983 GDP figures; (2) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, CBS, 1985), p. 711, for 1981-1983 GNP figures; (3) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, CBS, 1987), pp. 705, and 707, for GDP and GNP figures for 1984; (4) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, CBS, 1985, 1986 and 1987), pp. 708, 688 and 706, for figures for factor income , transfers and gross national disposable income (GNDI) in 1981, 1982 and 1983, respectively; (5) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, CBS, 1988), p. 705, for all population figures (end-of-year estimates); (6) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, (Jerusalem, CBS, 1989), Vol. XVIII, No.2, pp. 19-37, for all figures for 1985-1987 . وقد تم تحويل جميع الارقام التي عبر عنها في الاصل بالعملة الاسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط معدل التحويل السنوي الوارد في: صندوق النقد الدولي ، "الاحصاءات المالية الدولية" ، واشنطون ، الصندوق ، ١٩٨٨ . وقد أدت التخفيضات المتوالية في قيمة العملة الاسرائيلية إلى تخفيض معدل التحويل من ٣٥ ٠٠٠,- شيكل اسرائيلي جديد لكل دولار في عام ١٩٦٨ إلى ٨٧٨ ١٤ شيكل لكل دولار في عام ١٩٨٦ .

(٣٧) "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفصل الاول ؛ و"قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" ، الفصل الاول .

(٣٨) الشنار ، المرجع نفسه ، ص ٥٠-٦٣ .

(٣٩) هذا التقدير قريب من ذلك المذكور في مصادر أخرى ، مثل: F. Collins, "The Economic of David and Goliath" ، في "الفجر" ، ١٩٨٩/١/٢٣ .

الحواشي (تابع)

(٤٠) منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الوطن المحتل ، "الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن المحتل" (شباط/فبراير ١٩٨٩) ، ص ١٣٤-١٣٨ .

(٤١) لا تغطي هذه الارقام الخسائر الصافية في النشاط الاقتصادي المحلي أو التعويضات المدفوعة لموظفي الحكومة والقطاع العام الذين يبلغ مجموع أجورهم السنوية وحدهم ٦٥ مليون دولار على الاقل .

(٤٢) "القطاع المالي الفلسطيني ..." ، الفصل الرابع .

(٤٣) ما لم يبين خلاف ذلك ، فإن البيانات المعروضة في هذا القسم بالنسبة للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ مستقاة من: (1) Isreal, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, 1987), Vol. XVII, No.3, pp. 80, 84, 90, 94, for 1981-1984 figures on gross disposable private income and private savings; (2) Israel, CBS, "Statistical Abstract ... 1985" p. 710, for 1981-1983 figures on private consumption expensiture and gross domestic capital formation (GDCF); (3) Israel, CBS, "Statistical Abstract ... 1987", p. 708, for GDCF in 1984; (4) Israel, CBS, "Judea, Samaria ... Vol. XVIII, No. 2", pp. 19-37, for all 1985-1987 figures .

(٤٤) انظر على سبيل المثال: "التطورات الاخيرة ... مع اشارة خاصة إلى قطاع التجارة الخارجية" (TD/B/1183) الفقرات ٢٦-٢٨ .

(٤٥) انظر: M. Yunis, Community Development versus Personal Prosperity: Israel's Pacification Policy in the West Bank and Gaza strip (Amman, Yarmouk University Centre for Hebraic Studies, 1987) .

(٤٦) "فلسطين الثورة" ، ١٩٨٩/٢/١٩ .

(٤٧) "القدس" ، ١٩٨٨/١٠/٣٠ ؛ و"فلسطين الثورة" ١٩٨٩/٤/٣ و١٩٨٩/٤/٩ ؛ وانظر أيضا علاونة ، "آثار الانتفاضة ...." .

(٤٨) Ryan, op.cit., p. 41 .

(٤٩) أ. سمارة ، استشهد به في الشنار ، المرجع نفسه ، ص ٣٨-٣٩ .

(٥٠) سمارة ، استشهد به في الشنار ، المرجع نفسه ، ص ٣٠-٣١ .

(٥١) The Israel Economic, March 1989 .

(٥٢) ما لم يبين خلاف ذلك ، فإن البيانات المعروضة في هذا القسم بالنسبة للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ مستقاة من: Israel, CBS, "Judea, Samaria ... Vol. XVIII, No.2" pp. 61-66 .

(٥٣) عبد الفتاح الجيوشي ، "فلسطين المحتلة ، ١٩٨٥-١٩٨٧" ، عمان ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٥-١٣٦ .

الحواشي (تابع)

(٥٤) Hydrotchnica, "Jordan and the occupied territories rehabilitation of irrigation wells and water" (London, 1987) .

(٥٥) الشنار ، المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

(٥٦) Jerusalem Media Centre, The Siege of Agriculture (Jerusalem, The Centre, October 1988) .

(٥٧) Ryan ، المرجع نفسه ، ص ٤٠ ؛ والخسائر الفادحة التي تكبدها المزارعون في قطاع غزة مذكورة في "مذكرة من بنك فلسطين في غزة" (غير منشورة) ، ١٩٨٨/١٢/٣٠ .

(٥٨) "الفجر" ، ١٩٨٩/٢/١٣ .

(٥٩) Jerusalem Post, 17/2/1989 .

(٦٠) "القدس" ، ١٩٨٨/١٠/٢٠ .

(٦١) انظر: Palestinian Agricultural Relief Committee, "Household economy in the occupied territories-prospects for development" (Jerusalem, PARC, 1988); Ryan, op.cit., and Gabriel, المرجع نفسه ، جامعة الدول العربية op.cit

(٦٢) ما لم يبين خلاف ذلك ، فإن البيانات المعروضة في هذا القسم بالنسبة للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ مستقاة من: Israel, CBS, "Statistical Abstract ... 1986, 1987, 1988" pp. 718-719, 735-736 and 740-741 respectively .

(٦٣) للاطلاع على دراسة متعمقة للصناعة الفلسطينية في الأرض المحتلة ، انظر: سعيد هيفاء "الدراسة القطرية للقطاع الصناعي في فلسطين" ، جامعة بئر زيت ، غير منشورة ، ١٩٨٩ ، وانظر أيضا: S.Bahiri, Industrialisation in the West Bank and Gaza (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987) and The Israel Economist, May 1988 .

(٦٤) عاطف علاونه وقاسم أبو حرب ، "الأوضاع الاقتصادية في القدس العربية" ، القدس ، جمعية الدراسات العربية ، ١٩٨٨ . ولا تشمل هذه الدراسة الفريدة ونتائج مسحها الميداني بيانات مرتبة بتسلسل زمني ، مما يحول دون التوصل إلى أي استنتاجات مؤكدة بخصوص اتجاهات النمو وتغييراته .

(٦٥) تكشف سجلات الضرائب البلدية في القدس لعام ١٩٨٦ عن عدد أصغر من المنشآت الصناعية الفلسطينية (٣٦٩) ، بما في ذلك المنتجة للمشغولات اليدوية انظر: Municipality of Jerusalem, Statistical Yearbook of Jerusalem 1986 (Jerusalem, The Municipality, 1988) , p.285 ، ويبدو هذا الرقم أقل من العدد الفعلي للمنشآت بسبب اختلاف ملكية العقارات المخصصة للأغراض الصناعية واختلاف التعاريف المستخدمة في المصادر .

الحواشي (تابع)

(٦٦) B. Hyman et.al., Jerusalem in Transition: Urban Growth and Change 1970s-1980s (Jerusalem, The Jerusalem Institute for Israel Studies, 1985) p. 28 وانظر أيضا: علاونة وأبو حرب ، "الأوضاع الاقتصادية في القدس المحتلة" .

(٦٧) Hyman ، المرجع نفسه ، ص ٣٠ . وانظر أيضا العدد الخاص من "صامد الاقتصادي" ، العدد ٧٢ ، نيسان/ابريل - حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وذلك للاطلاع على دراسة لفروع مختلفة من الصناعة الفلسطينية في القدس الشرقية .

(٦٨) Al-Fajr, 1/5/1989 .

(٦٩) Jerusalem Post, 17/2/1988 .

(٧٠) "فلسطين الثورة" ، ١٩٨٨/١٠/٣ ؛ و"الحياة" ، ١٩٨٨/٢/٢٨ ؛ Jerusalem Post, 17/2/1988 ؛ و"القدس" ، ١٩٨٨/١٠/٢٩ ؛ والشنار ، المرجع نفسه ، ص ٤٠-٤١ ؛ ومركز يافا للتوثيق والاعلام ، المرجع نفسه ، Al-Fajr, 1/5/1988 .

(٧١) Al-Fajr, 1/5/1989 .

(٧٢) ما لم يبين خلاف ذلك ، فإن البيانات المعروضة في هذا القسم بالنسبة للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ مستقاة من: (1) Israel, CBS, "Statistical Abstract ....1988", pp. 705-707 for population, pp. 722 and 727 for labour force and employment in 1985-1987; (2) Municipality of Jerusalem, op.cit, for all figures on East Jerusalem . Alternative (higher) estimates of the population of the occupied Palestinian territory may be consulted in M. Benvenisti and S. Khayat, The West Bank and Gaza Atlas (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1988) .

(٧٣) انظر مكتب العمل الدولي ، "تقرير المدير العام ، الملاحق (المجلد رقم ٣)" ، جنيف ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٨٩ ، وذلك للاطلاع على دراسة حديثة لظروف استخدام العمال الفلسطينيين في الأرض المحتلة . وانظر أيضا: United States, op.cit, pp. 1373-1375.

(٧٤) Jerusalem Post, 23/8/1988 .

(٧٥) Jerusalem Post, 10/2/1989 ، الشنار ، المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

(٧٦) Jerusalem Post, 23/8/1988, 23/3/1989, 23/5/1989 .

(٧٧) Jerusalem Post, 17/5/1989, 18/5/1989, 19/5/1989 , 31/5/1989; International Herald Tribune, 30/5/1989; وانظر أيضا: علاونة ، "آثار الانتفاضة ..." .

(٧٨) محسوبة وفقا لمتوسط معدلات نصيب الفرد من دخل عوامل الانتاج من اسرائيل في عام ١٩٨٧ (٥٨٠ مليون دولار) والعدد الاجمالي للعمال المتغيبين في عام ١٩٨٨ .

الحواشي (تابع)

(٧٩) Jerusalem Post ، ١٩٨٨/٨/٢٦ و١٩٨٩/٢/١٠ و١٩٨٩/٢/٢٤ و١٩٨٩/٣/١٦ ؛ وAl-Fajr ، ١٩٨٨/٨/٢٨ و١٩٨٩/٢/١٣ ؛ "الحياة ، ١٩٨٩/٢/٢٤ ؛ و"فلسطين الثورة" ، ١٩٨٩/٢/١٩ ؛ The Israel Economist ، آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ وعلاونة ، "آثار الانتفاضة ..." .

(٨٠) Al-Fajr, 2/8/1988, 26/12/1988; Jerusalem Post, 15/8/1988, 19/2/1988 .

(٨١) Time Magazine ، ١٩٨٩/٤/٣ . وللاطلاع على تقديرات للضرائب المجموعة منذ عام ١٩٨٨ ، انظر: علاونة "آثار الانتفاضة ..." . وانظر "مقتطفات من قاعدة البيانات عن القضايا الاقتصادية والممارسات والممارسات الاسرائيلية ذات الصلة في الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) تموز/يوليه ١٩٨٧ - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨" (UNCTAD/RDP/SEU/3) ، وذلك للاطلاع على تفاصيل عن تطبيق تلك التدابير .

(٨٢) Seger, op.cit., 28/4/1988 .

(٨٣) Jerusalem Post, 10/2/1989 .

(٨٤) See "The Palestinian financial ...", chap. V, and "Recent economic ...", (TD/B/1142) .

(٨٥) ما لم يشر إلى خلاف ذلك ، فإن البيانات المعروضة عن الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ في هذا القسم مستقاة من (1) Israel, CBS, "Judea, Samaria ...(Vol. XVIII, No.2", for 1987 figures; (2) Israel, Central Bureau of Statistics, Monthly Bulletin of Statistics, Supplement, January 1989, pp. 69-80 for figures on 1987-1988 balance of payments with Israel .

(٨٦) انظر: "التجارة الخارجية الفلسطينية ...." و"التطورات الاخيرة ..." (TD/B/1183).

(٨٧) "القدس" ، ١٩٨٨/١٠/٢٠ و١٩٨٨/١٢/١٥ . انظر العدد الخاص من "صامد الاقتصادي" ، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٨٨ ، العدد ٧١ ، عن المشاكل التي واجهت قطاع السياحة الفلسطيني حتى عام ١٩٨٨ .

(٨٨) علاونة "الاوضاع الاقتصادية ..." ص ١٩-٣٠ و٤٩ و٥٧ و٧٥-٨٢ .

(٨٩) "القدس" ١٩٨٨/٩/١٢ .

(٩٠) الشنار ، المرجع نفسه ، ص ٦١-٦٢ .

(٩١) بيانات مأخوذة من: الاردن ، وزارة الزراعة ، ادارة الاقتصاد الزراعي والتخطيط ، عمان ، ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(٩٣) انظر "التجارة الخارجية الفلسطينية ..." ، الفصل الثالث .

(٩٣) "Agreement on direct exports of citrus from the Gaza Strip to the EEC", 3/7/1988, and related correspondance, in van den Top et.al., "Export ... Part 2", annexes VII and VIII .

(٩٤) Jerusalem Post, 31/7/1988; Al-Fajr, 26/12/1988 .

(٩٥) Al-Fajr, 16/10/1988 .

(٩٦) Jerusalem Post, 1/2/1989, 27/2/1989, Financial Times, 2/2/1989; Al-Fajr, 13/2/1989 .

(٩٧) Jerusalem Post, 1/2/1989 .

(٩٨) Al-Fajr, 13/2/1989 .

(٩٩) Jerusalem Post, 1/2/1989 .

(١٠٠) انظر "التجارة الخارجية الفلسطينية ...." و"التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." (TD/B/1183) .

مرفق

استعراض العمل الذي أنجزته الوحدة الاقتصادية الخاصة
(الشعب الفلسطيني) ، ١٩٨٨/١٩٨٩

'١' عملاً بقراري المؤتمر ١٤٦(د-٦) و١٦٩(د-٧) ، ووفقا لبرنامج عمل الاونكتاد للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، تركز عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة في الاونكتاد خلال الفترة تموز/يوليه ١٩٨٨ - حزيران/يونيه ١٩٨٩ على المجالات التالية: (١) رصد وتحليل السياسات والتدابير التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتي تؤثر على اداء اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة ؛ (٢) استقصاء وقع تلك السياسات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفحص التوصيات الممكنة ؛ بما في ذلك مقترحات للاستعداد بالمساعدات التقنية الرامية إلى تنشيط آراء تلك القطاعات وتعزيز مساهمتها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ؛ (٣) تطوير قاعدة بيانات الوحدة من أجل تنفيذ برنامج عملها وكذلك نشر وتبادل المعلومات عن اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة ؛ (٤) المساهمة في الانشطة ذات الصلة الوثيقة التي تقوم بها منظمات الامم المتحدة بشأن الاقتصاد الفلسطيني وفقا لقرارات الجمعية العامة . وقد أجرت الوحدة ، في خلال تنفيذها لتلك المهام ، مشاورات وثيقة مع ممثلي فلسطين[(أ)] والسلطات المعنية الاخرى . ووفقا لذلك ، تم الاضطلاع بالانشطة المحددة التالية:

'٢' تم إعداد تقرير أمانة الاونكتاد لعام ١٩٨٩ عن "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الارض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1221) لتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته السادسة والثلاثين . وتقدم الوثيقة تحليلا للتطورات الرئيسية التي جرت منذ آخر تقرير قدمته الامانة إلى المجلس .

'٣' أصدرت أمانة الاونكتاد في عام ١٩٨٩ دراسة متعمقة بعنوان "التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/1) . وتحلل الدراسة دور وأداء التجارة الخارجية في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتستقصي العوامل المؤثرة في أدائها وتفحص امكانات تطويرها . ويجري توزيع الدراسة على نطاق عريض من القراء بغية زيادة وعي أولئك المعنيين وتوفير مساندة زاخرة للجهود المبذولة على كافة المستويات من أجل تحسين أداء التجارة الخارجية الفلسطينية .

'٤' ومن المتوقع بوجه خاص ، أن تساهم دراسة قطاع التجارة ، كذلك في تنفيذ نص رئيسي في قرار المؤتمر ١٦٩(د-٧) الذي يدعو الاونكتاد ، من جملة أمور ، إلى إسداء المشورة بشأن إنشاء مركز للتسويق في الارض الفلسطينية المحتلة . وتوفر الدراسة المعلومات اللازمة لاستنباط نطاق هذا المركز وتوجهات وظائفه المتوخاة . واستجابة

للطلب الذي تقدم به عدد من الدول الاعضاء في المجلس أثناء دورته الخامسة والثلاثين (الجزء الاول) ، يجري وضع الترتيبات مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات من أجل التعاون في إنشاء المركز المشار إليه . وقد دعي برنامج الامم المتحدة الانمائي إلى التعاون مع الاونكتاد ومركز التجارة الدولية في الجهود المبذولة لكفالة إنشاء المركز في المستقبل القريب . كما أجريت مشاورات تمهيدية عن هذا الموضوع بين أمانة الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في آذار/مارس ١٩٨٩ ، وأعرب البرنامج عن استعداده للاشتراك على أساس ثلاثي الاطراف (الاونكتاد/مركز التجارة الدولية/برنامج الامم المتحدة الانمائي) في إعداد دراسة الجدوى ، بما في ذلك صياغة مقترحات المشروع الخاص بإنشاء مركز التسويق . وتتواصل المشاورات بين الاونكتاد ومركز التجارة الدولية بشأن إعداد صلاحيات الخبرة الفنية المطلوبة لانجاز تلك المهمة في أقرب وقت ممكن . وسيتعاون الاونكتاد أيضا مع مصادر المساعدات التقنية والمالية الدولية الاخرى ذات الصلة الوثيقة لتامين المساندة للتنفيذ النهائي لهذا المشروع الانمائي ذي الاولوية في الارض الفلسطينية المحتلة .

'٥' وأجريت أيضا مناقشات تمهيدية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن تزويد الشعب الفلسطيني بالمساعدات التقنية . وأعد الاونكتاد ، كجزء من مساهمته في برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني التي دعا إليها قرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٢ ، وثيقة مشروع لتقديم المساعدات التقنية يرمي إلى تدعيم وتنمية القدرات التقنية الفلسطينية الاصلية في مجال تحديد وصياغة وتقييم وتنفيذ المشاريع والمقترحات الاستثمارية بواسطة مركز لتقييم الاستثمارات . ووثيقة المشروع موضع نظر برنامج الامم المتحدة الانمائي في الوقت الحالي في سياق برنامجه لمساعدة الشعب الفلسطيني . وقد اتفق في اجتماع عقد في جنيف بين الاونكتاد وفريق رفيع المستوى من البرنامج بشأن سبل ووسائل تامين التعاون بين المنظمتين في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، على أنه ينبغي اجراء مزيد من المشاورات بين الاونكتاد والبرنامج حول هذه القضية والقضايا الاخرى ذات الصلة في المستقبل القريب في مكتب البرنامج في القدس الشرقية .

'٦' استمر العمل التحضيري في الدراسة المعنونة "الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة): الآفاق المرتقبة للتنمية الاقتصادية المتواصلة" . وقد عقدت حتى الآن مشاورات موضوعية مع المسؤولين الفلسطينيين المعنيين وعدد من المنظمات العربية وغير العربية ومنظمات الامم المتحدة ، بما فيها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بغية تنسيق الجهود المبذولة في المجالات ذات الاهمية المشتركة واستطلاع إمكانات التعاون فيما بينها في إعداد هذه الدراسة . وفي ضوء الملاحظات الموضوعية التي أرسلتها بعض من تلك المنظمات ، تم تنقيح الهيكل المؤقت للدراسة وتطوير نطاقها . ومن المخطط البدء في الاعمال الموضوعية المتعلقة بإعداد الدراسة

في الربع الاخير من عام ١٩٨٩ على أن تستكمل بنهاية ١٩٩٠ . ومن نافلة القول ان إكمال الدراسة في خلال المهلة الزمنية المحددة يتوقف على المدخلات الموضوعية الخارجية والمساهمات المقدمة كموارد من خارج الميزانية . ومن المتوقع أن تسمح التعهدات الاولية بالدعم المقدمة من أجل إعداد الدراسة بالبدء في ذلك في الربع الاخير من عام ١٩٨٩ حسب الخطة .

'٧' وركزت الوحدة كذلك على تطوير قاعدة بياناتها عن اقتصاد الارض المحتلة ، بما في ذلك استيفاء السلاسل الاحصائية وتنقيحها وترتيب القضايا والتطورات الاقتصادية في الارض المحتلة أثناء الفترة قيد الاستعراض ترتيبا زمنيا . وتحتوي قاعدة بيانات الوحدة الاقتصادية الخاصة حاليا على سلاسل احصائية متساوقة لفترة الثمانينات ومعظم الفترة التالية لعام ١٩٦٧ ، بالاضافة إلى رصد يومي للاقتصاد منذ عام ١٩٨٦ . وبالتالي ، فإن الوثائق ذات الصلة التي أعدتها أمانة الاونكتاد ووزعتها في هذا المجال من مجالات عملها منذ آخر تقرير قدمته إلى المجلس ، تشتمل على: (١) "جداول احصائية مختارة عن اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)" (UNCTAD/RDP/SEU/2) و(٢) "مقتطفات من قاعدة البيانات عن القضايا الاقتصادية والممارسات الاسرائيلية ذات الصلة في الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، ١٩٨٧-١٩٨٨" (UNCTAD/RDP/SEU/3) .

'٨' واضطلع موظفو الوحدة ، كجزء من عملية المشاورات - التي تشمل اجراء الاستقصاءات الميدانية - حول القضايا الموضوعية المتصلة بتنفيذ برنامج عمل الوحدة ، ببعثات ميدانية إلى مصر والاردن وتونس للاجتماع مع المسؤولين في حكومتي مصر والاردن وكذلك مع مسؤولين من فلسطين . كما أجريت أيضا مشاورات موضوعية بخصوص إعداد الدراسة المشتركة بين القطاعات مع المسؤولين في أمانة جامعة الدول العربية وبنك التنمية الاسلامي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ومنظمة التنمية الصناعية العربية ومنظمة العمل العربية ، فضلا عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومركز التجارة الدولية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

'٩' وشاركت الوحدة ، أثناء الفترة قيد الاستعراض ، في عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الامم المتحدة المتصلة بمساعدة الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الاجتماع العام الثاني بين منظومة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، ٢٤ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ؛ والدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي ، ٦-٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، واجتماع الموئل بشأن برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ، ١٥-١٧آذار/مارس ١٩٨٩ ، واجتماع غير رسمي مشترك بين الوكالات نظمته الاونروا بشأن التعاون لكفالة استجابة منظومة الأمم المتحدة بشكل فعال للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، ٢١-٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ .

حاشية المرفق

(أ) قررت الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أنه ينبغي اعتبارا من ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أن تستخدم في منظومة الأمم المتحدة تسمية "فلسطين" بدلا من "منظمة التحرير الفلسطينية" .

- - - - -

مسح لنوعية وجدوى منشورات الاونكتاد ولمستخدميها النهائيين

تسعى أمانة الاونكتاد ، في سياق انشطة تقييم البرامج لديها واستجابة لطلب حكومي دولي ، إلى معرفة آراء المستخدمين النهائيين كيما تتوفر لها بيانات أساسية لتقييم نوعية وجدوى وفعالية اشياء منها تقارير البحوث والمنشورات لديها . ولما كان نجاح هذه العملية يتوقف بصفة حاسمة على نسبة وافية من الردود ، فسوف نكون لكم ممتنين لو اتسع وقتكم للاجابة على الاسئلة الواردة أدناه وتقديم ما يعن لكم من تعليقات بشأن الوثيقة الراهنة .

١ - عنوان أو رقم الوثيقة الرمزي .....

٢ - متى استلمتم الوثيقة ؟ .....

٣ - كيف استلمتم الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع أو اكثر)

[ ] عن طريق بعثة دائمة لدى الامم المتحدة
[ ] من مكتب وزاري أو حكومي
[ ] من أمانة الاونكتاد مباشرة
[ ] بالاشتراك في اجتماع حكومي دولي للامم المتحدة/الاونكتاد
[ ] بالاشتراك في دورة تدريبية أو حلقة دراسية تحت رعاية الامم المتحدة/ الاونكتاد
[ ] من متاجر بيع كتب الامم المتحدة
[ ] عن طريق المكتبات الجامعية
[ ] بطلب منكم
[ ] بمبادرة من الاونكتاد
[ ] عن طريق آخر (يرجى التحديد)
.....
.....
.....

٤ - ما هي الاغراض الرئيسية التي تستخدمون فيها الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع أو اكثر)

[ ] إعداد السياسة العامة
[ ] التحليل والبحث
[ ] التشريع
[ ] المعلومات المرجعية
[ ] التعليم والتدريب
[ ] الادارة
[ ] اغراض اخرى (يرجى التحديد)
.....
.....

٥ - ما هي الدرجة التي تقدرونها للوثيقة من حيث :
جدواها في عملكم (يرجى وضع اشارة في مربع واحد)

[ ] مفيدة للغاية ؛ [ ] مفيدة جدا ؛ [ ] مفيدة ؛
[ ] فائدة هامشية ؛ [ ] غير مفيدة .

نوعيتها من حيث الجوانب التالية (يرجى وضع اشارة في كل حالة)

	فائقة	ممتازة	جيدة	ملائمة	هزيلة
العرض وسهولة القراءة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
اصالة الافكار	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
غزارة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
حداثة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
الدقة التقنية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
نوعية التحليل ، بما في ذلك الموضوعية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
صحة الاستنتاجات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
وضوح التوصيات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
شمول التغطية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

٦ - ملاحظات اخرى (ان كانت لديكم).....
.....
.....
.....

واخيرا نكون لكم ممتنين لو تفضلتم بتزويدنا بالمعلومات التالية عنكم :

الاسم .....المهنة/اللقب الوظيفي .....

العنوان .....

ولن تخرج اجابتكم عن دائرة الاستعمال الداخلي وستعامل بسرية . ونشكركم على تعاونكم .

ويرجى ارسال الاستبيان على العنوان التالي :

PROGRAME CO-ORDINATION AND EVALUATION UNIT
EXECUTIVE DIRECTION AND MANAGEMENT
UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
PALAIS DES NATIONS
CH-1211 GENEVA 10

- - - - -